وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة

(دراسة قياسية)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة :

مراجي آمنة

تحت إشراف

د/ رقية بوحيضر

لجنة المناقشة:

الأستاذ: عبد الحميد بوشرمة	أستاذ محاضر ب	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: رقية بوحيضر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ أحمد بودغدغ	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère De L'enseignement Supérieur Et De
La Recherche Scientifique
Université Mohamed Seddik Ben Yahia De Jijel
Faculté Des Sciences Économique, Commerciales
Et Des Sciences De Gestion

تصريح شرفي

بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله السيد(ة):

اللقب والاسم: مراحي آمنة الصفة(طالب، أستاذ باحث): طالب

المولود(ة) بتاريخ: 22/04/1995 بـ: ولاية: جيجل

الحاصل(ة) على بطاقة التعريف الوطنية (أو رخصة السياقة): رقم 860100

الصادرة بتاريخ: 19/01/2014 عن: دائرة السطارة

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

والمكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر عنوانها: محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة دراسة قياسية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المطلوب أعلاه

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية

التاريخ:

إمضاء المعني

ملاحظة: يملئ ويمضى هذا التصريح الشرفي ويوضع في ملف الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique
Université Docteur Tahar Moulay De Saïda
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Des Sciences De Gestion

رخصة إيداع مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): بوصبيعة رقية المشرف(ة) على مذكرة الماستر

الموسومة بعنوان:

محددات الاختيار المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة
دراسة عينة مسيلة

المنجزة من طرف الطلبة التالية أسماؤهم:

1- هوامل أسمة

2- /

تخصص:

☐ إدارة مالية ☐ اقتصاد دولي ☐ تسويق الخدمات ☐ محاسبة وجباية معمقة

☐ إدارة الموارد البشرية ☒ اقتصاد نقدي وبنكي ☐ تسويق صيرفي وسياحي

☒ أرخص الطلبة المعنيين بإيداع هذه المذكرة لدى إدارة القسم.

☒ كما نعلمكم بطريقة تقييم هذه المذكرة الموسومة بالعنوان أعلاه:

☒ تقيم من طرف اللجنة فقط (لا تناقش)

☐ مناقشة في جلسة مغلقة

التاريخ: 18/10/2020

إمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة)

د/ رقية بوصبيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إلى روح أختي رحمها الله

إلى من تقف كلمات الحب خاشعة أمامهما، ينبوع الصبر والحنان والتفاؤل والأمل سندي وقوتي وملاذي بعد الله أمي وأبي أطال الله في أعمارهم

إلى من أشعر بروعة الحياة معهم وقضيت معهم أحلى الأيام ومن آثروني على أنفسهم ومن علموني علم الحياة أخواتي الحبيبات

إلى أزواجهم وأبنائهم وبناتهم

إلى جميع أفراد عائلتي مراجي وعصمان

إلى صديقاتي الحبيبات رفيقات دربي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى أساتذتي

أهدي ثمرة جهدي

آمنة

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

فالحمد لله كما ينبغي لجلاله أن يحمد والشكر لله كما ينبغي لجلاله أن يشكر الذي منحني القدرة على انجاز هدا العمل فما كل شيء إلا بمشيئته تعالى

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "رقية بوحيضر" والتي لم تبخل علي بتوصياتها، ونصائحها وتوجيهاتها، التي ساهمت في إتمام هذا العمل بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وتخصص اقتصاد نقدي وبنكي على وجه الخصوص.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلة المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم كل خير.

آمنة

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	I
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتعثر المصرفي	**6**
المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي	7
المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي	7
المطلب الثاني: مراحل التعثر المصرفي	10
المطلب الثالث: أنواع التعثر المصرفي	11
المبحث الثاني: التعثر المصرفي: أسبابه، ومؤشراته كيفية قياسه	**16**
المطلب الأول: أسباب التعثر المصرفي	16
المطلب الثاني: مؤشرات حدوث التعثر المصرفي	17
المطلب الثالث: طرق قياس التعثر المصرفي	20
المبحث الثالث: آثار التعثر المصرفي وأساليب علاجه	**26**
المطلب الأول: آثار التعثر المصرفي	26
المطلب الثاني: أساليب معالجة التعثر المصرفي	27
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لإشكالية التعثر المصرفي	29
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للتعثر المصرفي في البنوك الجزائية الخاصة	**30**
المبحث الأول: لمحة عن البنوك الخاصة في الجزائر	**32**
المطلب الأول: نشأة البنوك الخاصة في الجزائر	32
المطلب الثاني: تطور موارد واستخدامات البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة من(2000-2017)	34
المبحث الثاني: دراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**36**
المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد	36
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى	38
المطلب الثالث: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد	39
المطلب الرابع: اختبارات المعنوية	41
المبحث الثالث: واقع التعثر في البنوك الخاصة في الجزائر ومحدداته(حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2005 -2018)	**42**

المطلب الأول: أهم مؤشرات تطور بنك المؤسسة العربية المصرفية	42
المطلب الثاني: الحصة السوقية من الأصول لبنك المؤسسة العربية المصرفية مقارنة مع البنوك الخاصة في الجزائر	44
المطلب الثالث: مؤشرات الربحية والصلابة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018	44
المطلب الرابع: مؤشرات التعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018	45
المطلب الخامس: تقدير نموذج محددات التعثر المصرفي للبنوك الخاصة في الجزائر	46
الخاتمة	53
قائمة المراجع	61
ملخص	63

قائمة الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحليل Argenti للعناصر المسببة للتعثر	25
02	تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك الخاصة في الجزائر 2000-2017	34
03	حصة البنوك الخاصة من القروض الممنوحة للاقتصاد 2000-2017	35
04	نسبة شبكة وكالات البنوك الخاصة في الجزائر مقارنة بإجمالي الوكالات	36
05	مؤشرات نمو بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة(2005-2018)	43
06	الحصة السوقية من الأصول لبنك المؤسسة المصرفية خلال الفترة 2005-2018	44
07	تطور مؤشرات الربحية والصلابة المالية في بنك المؤسسة العربية المصرفية	45
08	مؤشرات التعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية	46
09	الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة	48
10	مصفوفة الارتباط ين متغيرات الدراسة	50
11	نتائج تقدير نموذج الدراسة	50

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية	10
02	مراحل حدوث التعثر المصرفي	11
03	تصنيفات القروض المتعثرة	13
04	إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها والعوامل المفسرة لها	49

مقدمة

تمهيد

تحتل البنوك مكانة هامة في وقتنا الراهن بل وتعتبر من أهم الركائز الأساسية لتطوير الاقتصاد وذلك لما لها من دور كبير في تسهيل المعاملات وبالتالي تنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، من خلال إمداده بالموارد المالية، كما أن البنوك مصدر أساسي للمحافظة على الأموال وتنميتها وذلك من خلال أهم وظائفها والمتمثلة في جمع الأموال الفائضة عن احتياجات الأعوان الاقتصاديين ومنحها في شكل قروض للزبائن. وقد شهدت الساحة المصرفية خلال الفترة الأخيرة تطورات وتغيرات كبيرة وسريعة أثرت على ملامح النظام المصرفي العالمي فأصبح أكثر تطورا وتوسعا، فالبنوك تبدل جهدا كبيرا لتقديم خدمات تنافسية وذلك من خلال تطوير أساليب مختلفة لضمان السير الحسن لمعاملاتها سواء استقبال الودائع أو منح القروض وبالتالي تحصيل أرباح، وحدوث أي خلل أو قصور قد يكبدها خسائر كبيرة قد تؤدي في أسوء الأحوال إلى تصفية البنك، ورغم هذا التطور ما زال النشاط المصرفي من أكثر المجالات تعرضا للمخاطر بما يهددها بالتعثر والذي يؤثر سلبا على ربحية البنوك ووضعها اتجاه العملاء وقد يؤدي إل غاية إفلاس البنك وزعزعة الثقة في النظام المصرفي ككل. حيث يعتبر التعثر المصرفي من أخطر التهديدات التي تواجه البنوك والذي من الممكن ان تمتد تداعياته للاقتصاد ككل فوجب على البنوك معرفة مسببات التعثر والمصرفي ومحاولة إيجاد أساليب وطرق تمكنها من التقليل من حده التعثر.

ويعتبر النظام لمصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه الدولة مثالا للأنظمة التي ترتفع فيها نسبة التعثر المصرفي نتيجة توجيه البنوك العامة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة عبر مختلف المراحل التي ر بها الاقتصاد الجزائري، والدليل على ذلك هو تخصيص أغلفة مالية متزايدة لتطهير محافظ البنوك من هذه القروض، ولكن تبقى تجربة البنوك الخاصة في الجزائر فريدة فبعد أزمة إفلاس بعض البنوك الجزائرية ذات الرأسمال الوطني والتي أدت إل ضياع مبالغ مالية هامة، تبق البنوك الخاصة الأجنبية في الجزائر تواصل نشاطها رغم صعوبة بيئتها ومنافسة البنوك العامة لها، ولهذا فإن إشكالية بحثنا هذا تدور ول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع البنوك الخاصة في الجزائر؟
- ما هو واقع التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة؟
- ما هي العوامل المتحكمة في التعثر المصرفي في البنوك الخاصة الجزائرية؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية المطروحة ننطلق من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض إلى الأصول؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المشكوك في تحصيلها وحصة البنوك العامة من الأصول؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المشكوك في تحصيلها ومعدل النمو الحقيقي؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المشكوك في تحصيلها وسعر البترول.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية وخطورة البنوك في النشاط الاقتصادي، بالشكل الذي يجعل البحث عن أسباب تعثر البنوك أكثر من ضرورة من أجل خلق نظام بنكي ناجع وفعال في الاقتصاد الجزائري، واستعادة الوساطة المالية دورها في التخصيص الأمثل للموارد.

منهج وأدوات الدراسة: للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي للبحث عن مختلف المفاهيم المتعلقة بالتعثر المصرفي أما الجانب التطبيقي فقد تم استعمال المنهج التحليلي وذلك باستخدام طرق إحصائية وقياسية لبناء نموذج يبين العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل بنك الجزائر وكذلك بنك المؤسسة العربية المصرفية، كما تم استعمال برنامج Eviewsكأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- طبيعة التخصص المدروس؛
- قلة الدراسات المتخصصة المتعلقة بمحددات التعثر المصرفي خاصة على المستوى المحلي والعربي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة: في ظل قلة المعطيات المنشورة عن التعثر المصرفي في الجزائر في تقارير بنك الجزائر وعدم الانتظام في معطياتها، وفي ظل قلة البنوك الخاصة الجزائرية التي تنشر معلومات كافية ول التعثر المصرفي لديها، فإننا اكتفينا بدراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية والتي توفرت لدينا عنه تقارير فيها المعلومات المطلوبة خلال الفترة 2005-2018، وعليه فإن دراسة الحالة الموجودة في هذه الدراسة هي للبنك المذكور خلال الفترة 2005-2018.

الدراسات السابقة:

- **دراسة ATIYA MUNIB&:** والتي هدفت إلى تقييم العلاقة في المدى الطويل والقصير بين القروض المتعثرة والمتغيرات الاقتصادية الكلية(التضخم، سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المالي المتمثل في سعر الفائدة التي تغطي الفترة من يناير 2002 إلى2011 للبنوك التجارية في باكستان. حيث توصلت لوجود علاقة قوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والقروض المتعثرة على المدى الطويل، ووجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة والمعروض النقدي على المدى الطويل، ووجود علاقة ضعيفة على المدى القصير بين القروض المتعثرة وكل من سعر الفائدة والتضخم.

- **دراسة NGEU2013:** هدفت هده الدراسة للتحقق من الصلة بين القروض المتعثرة في البنوك الخاصة وعوامل الاقتصاد الكلي، وتحديد مدى تأثير هذه العوامل على القروض المتعثرة في البنوك الكينية، حيث كان المتغير التابع قيد الدراسة هو القروض المتعثرة بينما المتغيرات المستقلة فتمثلت في عوامل محددة من الاقتصاد الكلي(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، متوسط دخل الفرد، التضخم، الإنفاق الحكومي، التصدير والواردات، سعر النفط)، والبنوك(تقنيات إدارة الائتمان، الهياكل المصرفية، عوامل إدارة الجودة، أسعار الفائدة) وكانت فترة الدراسة مابين 1995و2009 حيث توصلت الدراسة إلى أن العوامل البنكية تسهم في نشوء القروض المتعثرة بحجم أعلى مقارنة مع عوامل الاقتصاد الكلي لذلك من المهم بالنسبة للبنوك التجارية الفهم والتركيز أكثر على إدارة البنك لعمليات الإقراض.

- **دراسة SABA&OTHERS2012:** وتقوم هذه الدراسة على مجموعة من العوامل التي تؤدي إلي تعثر القروض حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف ونسبة القروض المتعثرة كمتغير تابع. وتستخدم الدراسة بيانات القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، بين الفترة 1985و2010، حيث تم إجراء الاختبار باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، وتم التوصل إلى أن كافة المتغيرات المستقلة المذكورة تؤثر بشكل كبير على تعثر القروض.

- **دراسة عبد العزيز بن محمد السهلاوي 2001-2016:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها. وتم إجراء الاختبار باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد. تمثلت ابرز نتائج هذه الدراسة في أن أهم العوامل المؤثرة على القروض المصرفية في الجهاز المصرفي السعودي هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الائتمان المصرفي، أسعار الفائدة على القروض، وعرض النقود بينما لم يكن لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد وحجم القروض الاستهلاكية والدين العام أي تأثير معنوي.

توجد العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي ركزت على محددات التعثر المصرفي، بينما الدراسات التي ركزت على حالة الجزائر قليلة وذلك راجع لسيطرة البنوك العامة على النظام المصرفي من جهة وقلة البيانات حول القطاع المصرفي الخاص، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التعثر ومحدداته في أحد البنوك الخاصة في الجزائر.

صعوبات الدراسة: واجهتنا في انجاز هذه الدراسة الصعوبات التالية:

- عدم توفر التقارير لأغلب البنوك الجزائرية الخاصة ما قصر الدراسة القياسية على بنك واحد؛
- نقص الدراسات الخاصة بحالة الجزائر.

هيكل الدراسة: تم قسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين هما:

الفصل الأول: تم تخصيصه للجانب النظري، وثم تقسيمه بدوره إلى أربعة مباحث يندرج الأول تحت عنوان مدخل مفاهيمي للتعثر حيت تم الطرق إلى مختلف مفاهيم التعثر وأهم مراحله، فيما تم تخصيص المبحث الثاني

لأنواع التعثر المصرفي بينما خصصنا المبحث الثالث لكل من أسباب ومؤشرات وطرق قياس التعثر المصرفي، ومبحث أخير خصص لآثار التعثر وأساليب معالجته؛

الفصل الثاني: وهو بمثابة الجانب التطبيقي للدراسة، ثم تقسيمه إلى ثلاث مباحث خصص الأول لدراسة واقع البنوك الخاصة في فيما تم التطرق في المبحث الثاني إلى نماذج الانحدار المتعدد ،أما المبحث الثالث فتم فيه إجراء الدراسة القياسية على بنك المؤسسة العربية المصرفية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتعثر المصرفي

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي

المبحث الثاني: التعثر المصرفي: أسبابه ، مؤشراته وطرق قياسه

المبحث الثالث: آثار التعثر المصرفي وأساليب معالجته

تمهيد:

يمثل التعثر المصرفي مشكلة خطيرة تواجه البنوك، فهو يؤدي إلى فقدان البنوك لجزء كبير من مواردها نتيجة عدم نجاح العملاء في الوفاء بالتزاماتهم من أقساط وعمولات، ونتيجة لذلك يتعرض البنك المقرض لخسائر تفوق العائد المفترض الحصول عليه جراء منح القروض، بالإضافة إلى تحقيق خسائر حقيقة تتمثل في قيمة القرض وملحقاته. وبهدف التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بالتعثر المصرفي تم تقسيم هذا الفصل والذي تناولنا فيه مدخل نظري للتعثر المصرفي إلى أربعة مباحث يندرج الأول تحت عنوان ماهية التعثر المصرفي حاولنا فيه إبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بالتعثر المصرفي، ومن تم إعطاء مفهوم شامل للتعثر ومراحله وأنواعه يليه المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أهم الأسباب المؤدية لحدوث التعثر، كما تناولنا أهم مؤشرات التعثر ثم مبحث ثالث يندرج تحت عنوان طرق قياس التعثر المصرفي وفي الأخير مبحث رابع تم التطرق فيه إلى آثار وأساليب معالجة التعثر المصرفي.

المبحث الأول: ماهية التعثر المصرفي

تعد البيئة المصرفية بيئة محفوفة بالمخاطر، ولذلك وجب على المصارف دراستها دراسة جدية لأن أي قصور قد يحدث، قد يؤدي إلى انهيار مالي ليس في مصرف أو مجموعة من المصارف فحسب بل من شأنه أن يضع النظام المصرفي ككل في خطر مما يزعزع ثقة المودعين والنظام المصرفي بمجمله، ويزرع بذور أزمة نظامية تهدد الاستقرار المالي برمته.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي:

أولا- مفاهيم مختلفة للتعثر: يختلف مفهوم العسر المالي وفقا للمنظور المتبع في تحديد ذلك، لكن بشكل عام يقصد به الحالة التي يعجز فيها العميل أو المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتهم المستحقة. ويتخذ العسر المالي مظهرين هما:

- **العسر الفني(Insoolvency Technical):** يتمثل في العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الالتزامات المتداولة، بمعنى أن المؤسسة يمكنها خلال فترة وجيزة بيع بعض الأصول المتداولة لسداد الالتزامات المستحقة عليها، وبالتالي فالمشكلة هنا تكمن في الموقف النقدي للمؤسسة وليس المالي لذلك يطلق على هذا النوع من العسر بعسر التدفقات[1]؛
- **العسر الحقيقي(Insoolvency real):** وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، وتكون أصولها أقل من التزاماتها[2]؛

[1] سامح طلعت غراب "معايير قياس وعلاج التعثر المالي"، منشأة المعارف جلال حزي وشركاؤه، الإسكندرية، 2009، ص88.

[2] الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012 ،ص04.

- **العميل المتعثر:** هو العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها[1]؛

– **الفشل:** مفهوم عام يختلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي والفشل المالي:

- **الفشل الاقتصادي:** في هذه الحالة تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب، وذلك عندكما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها[2]؛

- **الفشل المالي:** وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة، وكذلك فوائد هذه الأقساط[3].

– **التعثر المالي:** اختلال مالي يواجه المشروع نتيجة قصور موارده، وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وأن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المشروع المختلفة وبين التزاماته في الأجل القصير، التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال[4].

– **الإفلاس:** يعرف على انه «الحالة التي لا تستطيع المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائي لإدارتها"[5].

ثانيا – تعريف القروض المتعثرة: هناك العديد من التسميات التي أطلقت على القروض المتعثرة حيث يختلف استخدام التسميات من بنك لآخر من أهم هذه التسميات: القروض المجمدة، القروض المعلقة، القروض الخاصة، القروض الهالكة، القروض الحرجة، القروض غير العاملة، القروض الراكدة، القروض المشكوك في تحصيلها وغيرها من التسميات المختلفة التي تعبر عن نفس الظاهرة محل الدراسة، أما باللغة الإنجليزية فإن أكثر التسميات استخداما هي(Non performing Loans ,Bad Loans) ،وتعرف على أنها" القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة[6]. وتعرف أيضا على أنها "تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي تحصل عليها

---

[1] – عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص9.

[2] – الشريف ريحان وآخرون، مرجع سابق، ص04.

[3] – جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص6

[4] – محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، ط1، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 1996،ص33.

[5] - schall and haley w.c, introduction to financial management , McGraw-Hill, second company 1986, p.723.

[6] – عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر الطبعة الاولى، عمان الأردن، 1999 ،ص 279

العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول القرض من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح قرضا متعثرا[1].

ومما سبق يمكن استنتاج بأن القروض المتعثرة هي تعرض المصرف لظروف طارئة ومفاجئة نتيجة عدم نجاح العميل في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها، مما يتوجب على المصرف إيجاد حلول سريعة لمعالجة هذه الظروف والحد من تفاقمها.

ثالثا – المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك إل مجموعة من المخاطر يمكن إجمالها في:

الشكل رقم01: أنواع المخاطر المصرفية

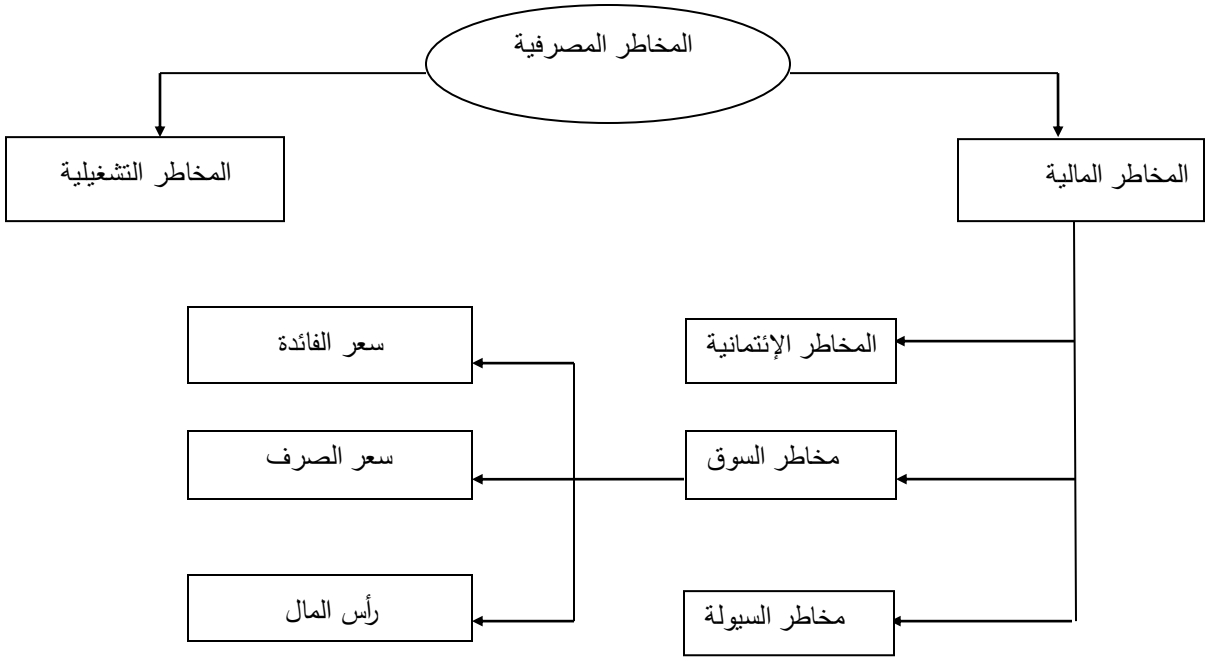

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المجمعة من المراجع

- **المخاطر المالية:** تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تهدد البنوك، وذلك لحجم الخسائر الكبير التي قد نحدث إذا ما وقع الخطر وتقسم إلى ما يلي:

– **المخاطر الائتمانية:** تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات والكشف على أي حساب أو تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم عادة عندما يمنح المصرف قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزامات الدفع في وقت حلول القرض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها[2].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري الأمريكية) الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2009 ص22.

[2] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006، ص66.

– **مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين لآخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأساب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ مبلغ احتياطي بشكل نقدي في خزائنها أو ودائعها لدى البنك أو المؤسسات الأخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد[1].

- **مخاطر السوق:** تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق وتتضمن ما يلي:

– **مخاطر سعر الفائدة:** ويقصد بها احتمالية تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا تعاقد البنك مع الزبون على سعر فائدة معين على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض ، فإن هذا يعني أن أموال البنوك أصبحت مفرقة عن استثمارات يقل عائدها عن العائد السائد في السوق[2]؛

– **مخاطر سعر الصرف:** وتمثل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك[3].

– **مخاطر رأس المال:** يتأثر المركز المالي لأي بنك بتكلفة الأموال وتوافرها، وبهذا الخصوص يعتبر رأس المال أحد عناصر الأمان الأساسية للبنك، فتوفر رأس المال الكافي في البنك يعتبر شبكة أمان في مواجهة العديد من المخاطر التي يواجهها البنك، كما أن المال الموجود في البنك يمنع الخسائر ويوفر الإحساس لضمان ثقة المودعين[4].

- **مخاطر تشغيلية:** وتعرف على أنها "احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، والإحداث الخارجية [5].

رابعا – مفهوم التعثر المصرفي: يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار.كما يقصد به المشروع الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار (بكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال كما يقصد به تلك المشاريع التي لا تكفي عوائدها لتغطية نفقاتها المستحقة رغم زيادة ممتلكاتها عن خصومها[6]، أما التعثر المصرفي فيعرف" بأنه احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار"[7].

---

[1] –علي عبد المنعم السيد، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص195.

[2] – حميد قطوش، تكييف البنوك مع اقتصاد السوق تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 200–2001، ص69.

[3] – بريان كويل، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص7.

[4] – محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها –مبادئها –تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2012،ص 428.

[5] – المرجع نفسه، ص240.

[6] – عبد الغني حريري، مداخله بعنوان دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 ، ص06.

[7]- Ivan zelenko,bénoit métayer, le risque de crédit, Dunod, Paris,1999, p06.

ومنه يمكن القول أن التعثر المصرفي هو الوضعية التي يكون فيها البنك عاجز عن تلبية طلبات السحب الكبيرة بسبب انخفاض السيولة وهو ما يؤدي إلى تعرض البنك لمشاكل كثيرة كحدوث شلل في أنشطته وكذلك تكبده لخسائر قد تؤدي الى تصفيته

المطلب الثاني: مراحل حدوث التعثر المصرفي

لا يحدث التعثر المصرفي بشكل فجائي وإنما يكون نتاجا لتسلسل مجموعة من المراحل والتي يصل العميل في نهايتها إلى حالة عدم القدرة على السداد. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي[1]:

الشكل رقم 02: مراحل حدوث التعثر المصرفي

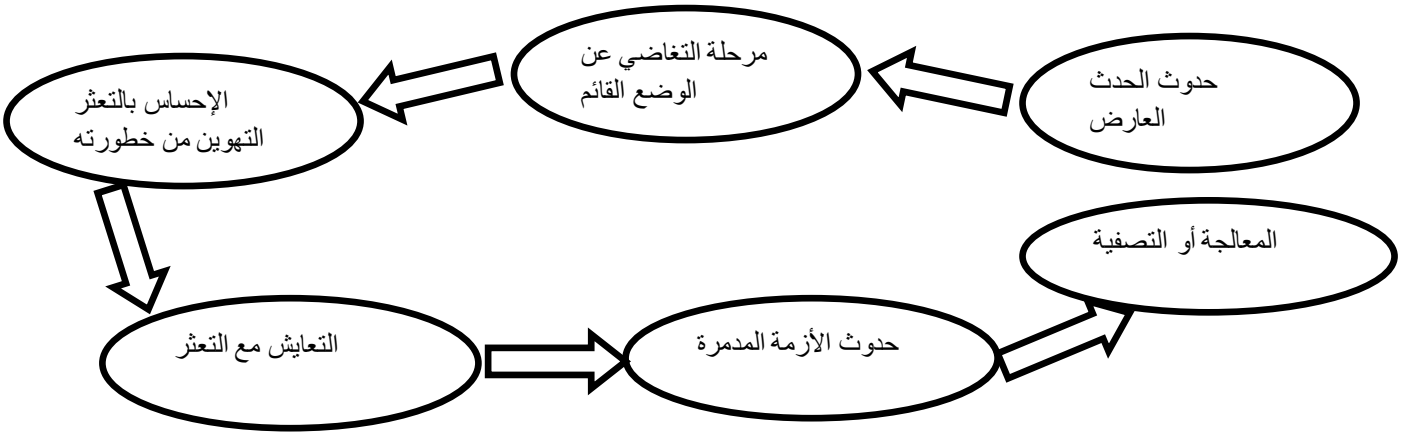

المصدر: مخطط من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المجمعة من المراجع

أولا– مرحلة حدوث العارض: هو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث عارض ما يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمشروع، وكثيرا ما يحدث الحادث العارض أمرا عاديا هيناً لا قيمة له خاصة في ظل إتباع سياسة الإدارة يوماً بيوم، والتعامل مع أحداث اللحظة دون استخدام الإدارة العلمية المستقبلية التي تقوم على التخطيط والتوجيه والرقابة؛

ثانيا– مرحلة تجاهل الوضع القائم: وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء مما يدفع المنذرين على عدم الاستمرار في إنذارهم، بل التغاضي عن الوضع الحالي الذي يحمل في ثناياه مخاطر مستقبلية قد تحدث أثار مدمرة للمشروع والبنك؛

ثالثا– مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته: وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقماً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، ولا يقومون بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة بل يستمرون في ذات السياسية الإنفاقية غير السليمة التي كان المشروع يسير عليها من قبل، مما يؤدي إلى تزايد الخسارة تدريجيا؛

[1] محسن أحمد الخضيري مرجع، سابق، ص37.

رابعا – مرحلة التعايش مع التعثر: وهي أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميرا لمقومات التوحيد داخل المشروع، وفي هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كلياً وتنعدم أي عمليات لزيادة الطاقة الإنتاجية؛

خامسا – مرحلة حدوث الأزمة المدمرة: وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي، وتحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص، وبالتالي يقوم بعض أفراد الجمهور بالاندفاع إلى مقر المشروع للمطالبة بأموالهم والتأكد من صحة المعلومات التي وردت إليهم عن موقف المشروع، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية فضلا عن تجميد معاملاتهم معه؛

سادسا – مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع: وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية، وأصحاب الحقوق على المشروع واستدعاء الخبراء المختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها وتبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سبباً في حدوث الأزمة، وتعين مفوض عن المشروع ومنحه كافة السلطات والصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب، سواء من خلال عمليات الدمج، أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر، ويعاد المشروع إلى مسيرته الطبيعية، وتسديد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولته.

المطلب الثالث: أنواع التعثر المصرفي

التعثر المصرفي على عدة أنواع، منها ما هو مرتبط بالنشاط المصرفي ومنه ما هو مرتبط بالمؤسسة المصرفية في حد ذاتها، وهي التي ستكون موضوع عنصرنا الموالي.

أولا – التعثر المرتبط بالنشاط المصرفي: تختلف نوعية التعثر الذي تواجهه المصارف باختلاف الظروف المتعلقة بالنشاط المصرفي على المستوى الكلي، وكذا بطبيعة العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسة المصرفية[1] :

– **التعثر المتعلق بالمنافسة:** يعبر عنه كذلك بالتعثر المتعلق بالمنافسة، وهو يشير إلى الحالة التي لا يستطيع فيها المصرف المنافسة في السوق المصرفية بشقيه المحلي والعالمي، والتي تترجم بانخفاض الحصة السوقية له وانخفاض حجم عوائده وازدياد التزاماته تجاه الغير، مما يعني عدم قدرته على الاستمرار والخروج من السوق المصرفي . وهذا النوع من التعثر يمس مجمل النظام المصرفي بصورة كلية، ولكنه يحدث فقط في المصارف التي لا تستطيع مواجهة تحديات شدة المنافسة في السوق المصرفي، بتطبيق نظام الصيرفة الشاملة وتنويع المنتجات وفقا للمقاييس والمعايير العالمية والقيام بزيادة رأس المال والاعتماد على الكفاءات الإدارية والمصرفية القادرة على مواكبة التطور؛

– **التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية:** يقع هذا النوع على مستوى المصرف في حد ذاته ويتطلب إجراء تحليل شامل لميزانية السنة المالية وحسابات النتائج ، حسب الطبيعة وحسب الوظيفة للتعرف على حجم التعثر وأهم العوامل التي أدت إلى ظهوره وكيفية معالجته، ويأخذ التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية عدة أشكال حسب درجة خطورة التعثر تتمثل في التعثر المتصل بالمساهمين مباشرة، التعثر المكشوف، التعثر المستتر.

[1] – عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي – بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، 2018، ص 173.

ثانيا – تصنيف القروض المتعثرة: بتنوع التعثر المصرفي تتنوع القروض المتعثرة وفق تصنيفات مختلفة:

الشكل رقم 03: تصنيفات القروض المتعثرة

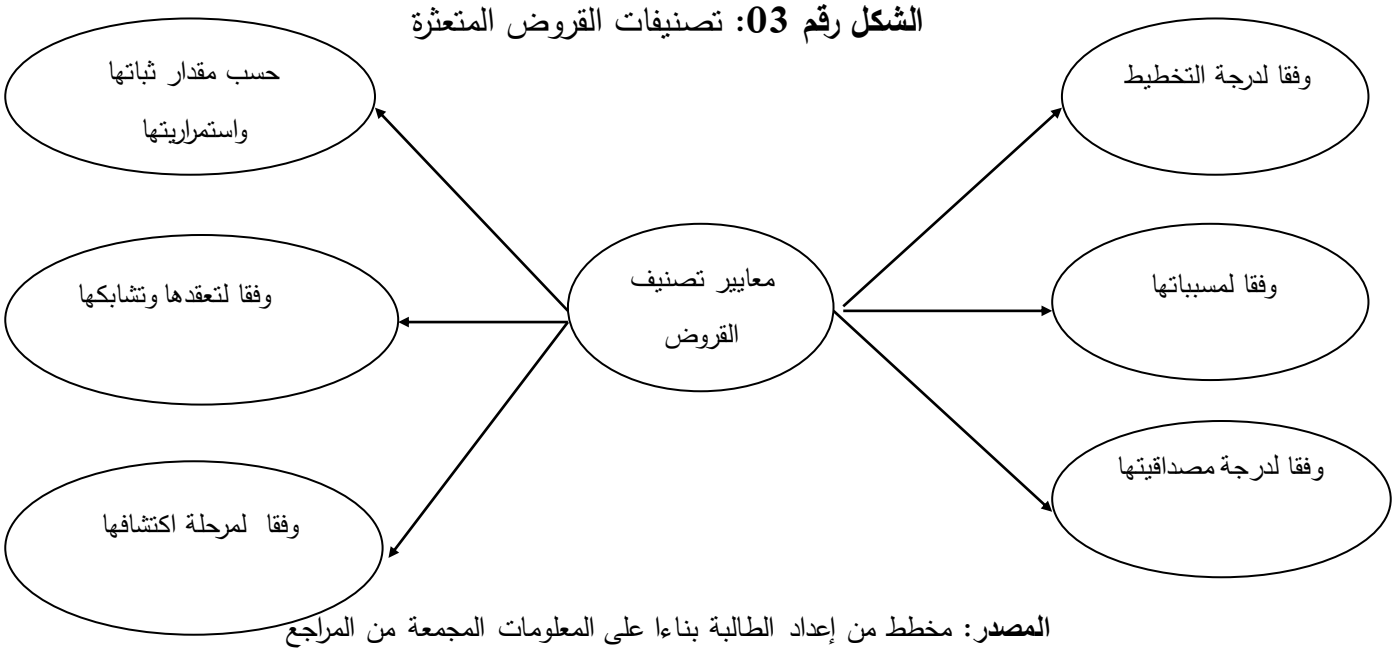

المصدر: مخطط من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المجمعة من المراجع

– **تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:** وفقا لدرجة التخطيط لها يمكن تقسيمها إلى[1]:

- **قروض متعثرة مخططة مرحلية:** وهي ديون ذات طابع خاص معروف مقدما ومتنبأ بها، نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات؛
- **قروض متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده والى عدم قدرته على سداد التزاماته، كالأثر السلبي لأزمة كورونا على المؤسسات الاقتصادية سنة 2020.

– **تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:** حسب مسبباتها يمكن تصنيف القروض المتعثرة إلى[2]:

- **القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:** وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها، وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام والتي من بينها:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته؛

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق،ص 69.

[2] – دريد كامل آل سبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان ، الأردن، 2012. ص ص 272–273.

- عدم الالتزام بالمواقيت المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراق وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة والتي تعتمد كل منها على الأخرى؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل
- استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية؛
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

- **قروض متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية:** وتتمثل في ما يلي:

- حدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة حدوث إضرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام؛
- دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

– **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها:** ووفقا لهذا المعيار يمكننا تقسيم الديون إلى نوعين أساسيين كما يلي[1]:

- **ديون متعثرة وهمية خداعية:** وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات المتعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشاريع وإقامة هذه المشاريع فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به؛
- **ديون متعثرة حقيقية فعلية:** وهي تلك الديون التي تحدث عن غير قصد أو تخطيط بل ترجع إلى أسباب فعلية وحقيقية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ويتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

– **تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها:** ويم تصنيف الديون المتعثرة حسب هذا المعيار إلى أربعة أنواع كما يلي[2]:

[1] – محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة ، الظاهرة، الأسباب، العلاج ، مرجع سبق ذكره , ص 67.

[2] – المرجع نفسه، ص73.

- **الديون المتعثرة العارضة:** أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاط للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة وبسيطة؛
- **الديون المتعثرة الدائمة:** وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكيلة وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به، أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع؛
- **ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية:** وهي تلك الديون التي تتزايد قيمتها عاما بعد عام وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين لعجز المقترض عن سدادها، وعدم قدرة المقرض على تحصيل جانب منها صعوبة وصوله إلى اتفاق لمعالجة حالة التعثر سواء مع العميل المقترض أو مع باقي الدائنين له إلى حين يتم الوصول إلى اتفاق لتعويض العميل وسداد القرض أو تصفية موجوداته فتتحول إلى النوع الثاني؛
- **ديون متعثرة متناقصة القيمة:** وهي نوع من الديون التي تم الاتفاق مع العميل المقترض، وباقي الدائنين على جدولة سدادها، وأصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد ومن تم أخذ إجمالي الدين في التناقص فترة بعد أخرى حتى يتم الانتهاء من سداده، أو تتم تصفية العميل وبيع موجوداته ومن تم سداد جانب من الدين مع كل عملية بيع وإعدام الجزء المتبقي إذا لم تكف موجودات العميل في سداد القرض.

– **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:** ويتم تصنيفها حسب هذا الأساس كما يلي[1]:

- **ديون بسيطة سهل التعامل معها:** وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد. ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث لها التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها والقضاء عليها، وتجنب المشروع مخاطرها وبالتالي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة؛
- **ديون متعثرة معقدة:** هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آراؤه واتجاهه وما بينهم من مصالح متعارضة ومبلغه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها مظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح أيضا وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

– **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:** ووفقا لهذا المعيار تنقسم الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية[2]:

- **دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لازالت أولية؛

[1] – المرجع نفسه، ص74.

[2] – محسن احمد الخضيري، المرجع نفسه، 75.

- **دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع؛
- **دين مكتمل التعثر في مرحلة النضج:** حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقل المشروع واستمراره في الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه؛
- **دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:** حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

المبحث الثاني: التعثر المصرفي: أسبابه، ومؤشراته كيفية قياسه

تتشكل العملية الائتمانية من طرفين هما البنك والعميل لدى فقد ينتج التعثر المصرفي عن أحد هاذين الطرفين، بالإضافة إلى أن كل من البنك والعميل يعمل وسط بيئة خارجية محيطة بهما، فإن التغيرات التي تطرأ فيها، قد تؤدي إلى حدوث التعثر. كما انه لابد من وجود بوادر ومؤشرات توحي بحدوث التعثر المصرفي، من خلالها يدرك كل من البنك والعميل أن العملية الائتمانية تؤول إلى حدوث التعثر، والذي يتم قياسه بعدة طرق.

المطلب الأول: أسباب حدوث التعثر المصرفي

يعود التعثر المصرفي إلى العديد من الأسباب والعوامل، منها أسباب داخلية تتعلق بالبنك في حد ذاته، ومنها عوامل خارجة عن إرادة العميل ومنها عوامل اقتصادية عامة لا يمكن التحكم فيها.

أولا – أسباب تتعلق بالبنك: وهي أسباب تؤدي إلى حدوث التعثر وهي ناتجة عن قصور ونقائص في عملية من الائتمان في حد ذاتها وتتمثل فيما يلي:[1]

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني
- خطا في تقدير الضمانات
- السماح للمقترضين باستخدام حصيلة القرض مرة واحددة
- عدم كفاية الكادر الوظيفي للنشاط البنكي
- عدم قدرة البنك على متبعة المشروع الممول
- عدم وجود سياسة ائتمانية متعة لدى البنك
- تغليب البنك لعامل اربح على عامل المخاطرة
- اتخاذ قرار منح الائتمان على ضغوطات تمارسها أطراف أخرى
- استناد القرار الائتماني الى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية
- الإقراض المترابط.

[1] – النجار فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص67.

ثانيا – أسباب تتعلق بالعميل: قد ينتج التعثر المصرفي عن أسباب متعلقة بالعميل تضلل البنك عند اتخاذ القرار الائتماني وهي[1]:

- عدم دقة المعلومات والبيانات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة؛
- استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له في غير الغرض الذي منحت لأجله؛
- ضعف إدارة المقترض؛
- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها؛
- سوء نية المقترض، أي أنه في بعض الأحيان يتعمد المقترض عدم سداد التزاماته تجاه البنك بالرغم من توافر القدرة لديه على سداد الالتزامات؛
- وفاة العميل المقترض،وعدم التزام الورثة بالتسديد؛
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلد؛
- عدم التزام وتقيد المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك؛
- سوء إدارة العميل ماليا، والمتمثل في سوء التخطيط المالي للتمويل نشاطه.

ثالثا – أسباب خارج إرادة كل من البنك والعميل: وهي أسباب متعلقة بالبيئة العامة التي ينشط فيها البنك والعميل وهي خارج حدود سيطرتهما ومنها[2]:

- دخول منتجين جدد إلى السوق الذي سوف يؤثر سلبا على الحصة السوقية ومن تم حجم المبيعات
- دخول الاقتصاد المحلي والعالمي في مرحلة الكساد أو الانكماش.
- المنافسة الحادة والتي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة، وقد تكون المنافسة على المستوى لمحلي أو الدولي أو الاثنين معا.
- تغيير التشريعات والأنظمة والتي قد تؤثر على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح والتدفقات النقدية، مثل فتح الاستيراد للسلع المعينة التي كان استيرادها محظورا.

عدم قدرة المؤسسة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية، أو الاستجابة البطيئة لها.

- الظروف السياسية الغير مستقرة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ومن ثم على نتائج أعمال المقترض.

المطلب الثاني: مؤشرات حدوث التعثر المصرفي

لا بد من وجود بوادر ومؤشرات توحي بحدوث التعثر المصرفي، من خلالها يدرك كل من البنك والعميل أن العملية الائتمانية تؤول إلى حدوث التعثر .ويمكن تصنيفها كما يلي:

[1] – محمد داود عثمان، اثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على مستوى قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه ،أكاديمية العلوم العربية المالية والمصرفية ،2008 ، 402-403.

[2] – مرعي حسن حمد بني خالد، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض الصرفية، دراسة ميدانية في الأردن، دكتوراه فلسفة إدارة الأعمال، جامعة الموصل ، الأردن،2003، ص58.

أولا– مؤشرات حدوث التعثر المصرفي بحساب العميل لدى البنك: هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها استنباط أو اكتشاف حدوث التعثر المصرفي من خلال حساب العميل المعني لدى البنك[1]:

– إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات، الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات؛

– وجود حركات سحب من الحساب لا يتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛

– حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب و الإيداع، وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب أن يكون البنك على إطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة؛

– عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول؛

– إرجاع الشيكات المسحوبة على حساب العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات؛

– تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

ثانيا– المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض من بين المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض من البنك يمكن ذكر[2]:

– تقديم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له؛

– طلب العميل من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار تقديم طلب لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان؛

– طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية العائدة للبنك، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم؛

– طلب العميل استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية؛

– تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفيد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على السداد.

[1] – جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 1999 ص 12.

[2] –نهلة قادري عبد الحفيظ ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 ، جوان 2017، ص 233.

ثالثا – المؤشرات المتعلقة بالضمانات: من بين المؤشرات المتعلقة بالضمانات يمكن ذكر:[1]

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين؛
- تراجع القيمة السوقية للضمانات؛
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛
- تأخر ورود المستحقات والمستخلصات؛
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

رابعا – مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض: يمكن للمحلل الائتماني أثناء تحليله للقوائم المالية للمقترض أن يكتشف بعض أعراض ودلائل تعثر القروض، وهذا ما يستدعي منه أن يحصل على تلك القوائم بانتظام ويقوم بمراجعتها مراجعة شاملة وان يفهم محتواها فهما صحيحا، ليتمكن من إعطاء تفسير لأرقامها، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها مسؤول الائتمان من خلال القوائم المالية للمقترض نذكر ما يلي[2]:

- **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:**

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين؛
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين؛
- تقلبات حادة في السيولة؛
- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون؛
- التغير المفاجئ في الموجودات(الأصول)الثابتة؛
- تراجع حقوق الملكية(حقوق المساهمين)؛
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة؛
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة؛
- كثرة تغيير مراقبي(مدققي)الحسابات للمؤسسة المقترضة؛
- ارتفاع مديونية الشركة؛
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

- **مؤشرات التي يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات (جدول حسابات النتائج):**

- تراجع المبيعات؛
- زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة؛
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن؛
- زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح؛

[1] – بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية أطروحة دكتوراه الطور الثلث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2017، ص 43 .

[2] – صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وآثارها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤشر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009ص ص 72-82.

- ارتفاع نسبة المصاريف إلى المبيعات؛
- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة؛
- زيادة نسبة التلف من الإنتاج؛
- الارتفاع غير المبرر في احد أو بعض بنود النفقات؛
- الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في احد بنود الإيرادات؛
- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل.

ثالثا – مؤشرات أخرى غير مالية: من الممكن لمحلل الائتمان أن يستدل بمؤشرات أخرى غير مالية لتعثر القروض أهمها:[1]

- التأخير أو المراوغة في سداد الإقساط؛
- ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل؛
- وجود ماضي للعميل مليء بالمشاكل ، الإفلاس أو مشاكل عدم التحصيل؛
- التغير في إدارة الشركة خاصة إذا كان ذلك بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة؛
- وجود المقترض خارج نطاق نشاط البنك؛
- تغيير نشاط العميل، فالعميل حينما يكون ناجحا ونشاطه مستمر فليس هناك ما يدعو الى تغيير نشاطه إلا إذا كان متعثرا لأي سبب كان؛
- المرض المزمن أو الوفاة لمالك المشرع أو أذى شخص آخر يكون له دور هام في استمراريته؛
- عدم الترحيب بزيارات مسؤولي الائتمان إلى موقع عمل العميل؛
- اتخاذ العميل لقرارات هامة بصورة مستعجلة وبدون دراسة ؛
- كثرة طلبات تأخير السداد.

المطلب الثالث: طرق قياس التعثر المصرفي

تجدر الإشارة إلى أهمية التنبؤ المبكر بالتعثر المصرفي، حيث طورت دراسات تحتوي على عدد من الأدوات التي تعتبر مهمة للتنبؤ بالتعثر في أي بلد، وذلك بالاعتماد على المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للتعثر.

أولا– الأدوات الإحصائية: وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الدراسة، أو قياس درجة حساسياته اتجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، تتمثل أهم هذه الأدوات في ما يلي[2]:

– **المدى:** الذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وادني قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للتعثر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الدراسة؛

[1] – حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 189.

[2] – عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص174.

– **التوزيعات الاحتمالية:** وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى التعثر؛

– **الانحراف المعياري:** يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى التعثر؛

– **معامل الاختلاف:** هو مقياس نسبي لدرجة التشتت حيث يربط بين الخطر مقاسا بالانحراف المعياري وبين العائد مقاسا بالقيمة المتوقعة، ولذلك يعتبر معامل الاختلاف هو الأكثر دقة حيث يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى التعثر؛

– **معامل بيتا:** هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضوع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى التعثر.

ثانيا – النماذج التحليلية للتنبؤ بالتعثر المصرفي: تساعد النماذج التحليلية على التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه، ومن أبرز هذه النماذج ما يلي:

– **نموذج** بيفر **beaver model:** يعرف بالنماذج الأحادية وتعتمد على متغير واحد أو نسبة مالية واحدة بوصفها وسيلة للتنبؤ بالنجاح أو التعثر المصرفي ويعتبر بيفر BEAVER من أوائل الباحثين الذين قدموا نموذج يعتمد على نسبة مالية واحدة من خلال أبحاث مكثفة أخذ فيها من المنظمات الناجحة وعينة مماثلة من المنظمات المتعثرة الأمريكية [1]، حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل وتعد من الدراسات الرائدة في هذا المجال وكان عنوان الدراسة "التحليل المالي كمؤشرات للفشل، حيث قارن بين ثلاثين نسبة مالية لهذه الشركات للسنوات الخمسة السابقة للإفلاس بالنسبة للشركات الفاشلة. وتتمثل النسب التي استعملها Beaver في دراسته وهي مرتبة حسب دقتها في الحكم على المؤسسات كما يلي:[2]

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة التداول؛
- نسبة التداول السريعة؛

[1] – محمد اليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، ص 110.

[2]– Beave ,W. Financial Ratio as Predictors of Empirical Research in Accounting: Selected studies 1966, Journal of Accounting Reserch, Nol.4 1976 ,PP71-111.

وقد أشارت هذه الأبحاث إلى أن أفضل النسب التي تمكن من التنبؤ بالفشل المالي هي النسب التي تعتمد على التدفق النقدي، فأتبع دراسته السابقة بتحليل 14 نسبة مالية سنة 1968 هدفه اختبار قدرة الشركات على التنبؤ بالفشل خمس سنوات قبل وقوعه "ويستند هذا التحليل إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للتنبؤ بالفشل في المنشآت الفاشلة مع هذه المتوسطات في المنشآت الناجحة، ومجموعة من الشركات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للشركات القرينة، وكلما زاد الفرق بين قيمتي المتوسط لنسبة مالية ما فإن ذلك يعني أنها ذات قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل الشركات"[1]،ونتيجة للاختبارات التي أجراها استطاع Beaverتحديد بأفضل النسب التي تمكن الشركات من التنبؤ في الفشل وهي على الترتيب تتمثل في مايلي[2]:

- نسبة التدفق النقدي /مجموع الأصول؛
- نسبة التدفق إلى إجمالي الديون؛
- نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الديون؛
- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات.

ويلخص النموذج الذي توصل إليه بيفر في المعادلة التالية:

$$Z = 1.3A1 + 2.4A2 - 0.98A3 - 6.787$$

حيث أن:

Z: هي المؤشر الكلي

A_1 : هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الالتزامات،

A_2 : هي نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات،

A_3 : هي نسبة مجموع الالتزامات إلى مجموع الموجودات.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها Beaver من خلال دراسته هو أن "أفضل نسبة للتنبؤ بالفشل المالي هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات"[3]

بعد ذلك أجرى Beaver تحليلا آخر أستند فيه إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للفشل في المنشآت الناجحة"[4] وتمثلت أهم النتائج التي توصل إليها Beaver في ما يلي[5]:

- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛

[1] – رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد5، 2015، ص137.

[2] – عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، ص175.

[3] – رضوان العمار، حسين قصيري: مرجع سابق ص137.

[4] – نفس المرجع، ص137.

[5] – نفس المرجع.

- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة، وذلك خلافا لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية.
- تملك المنشآت الفاشلة نقدية أقل من المنشآت غير الفاشلة، ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى.

في الأخير نجد أن Beave من خلال دراسته قد حقق قفزة نوعية في مجال التنبؤ بالتعثر فهو كان السباق لمحاولة إيجاد نموذج لقياس تعثر المنشآت، وبالفعل تمكن من الوصول إلى النسب التي تعطي أدق وأصح مؤشرات على نجاح أو فشل المنشآت غير أنه كان علي Beaver أخد عينات من قطاعات مختلفة لأن كل قطاع تحكمه بيئة خاصة بالإضافة إلى البيئة العامة المحيطة بكل القطاعات.

– **نموذج التمان Altman:** ويسمى نموذج تحليل النسب متجمعة و"ترتكز هذه النماذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد، وهو أسلوب إحصائي يفرق بين مجموعتين أو أكثر حيث تعرض كل مجموعة وفقا لصفاتها الخاصة، ويهدف النموذج الكمي المقترح إلى الوصول للدالة التمييزية، وتعمل هذه الدالة على تعظيم الفروق بين المجموعتين، وفي الوقت عينه تقليل التشابه وأخطاء التصنيف"[1]، وتعتبر دراسة إدوارد ألتمان سنة 1969 من الدراسات الهامة التي تقوم على استخدام مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بتعثر المنشآت، حيث أخذ عينة مكونة من 33 منشأة متعثرة وأخرى ناجحة مماثلة لها في نوع الصناعة وحجم الأصول خلال الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى غاية سنة 1965، وقام باستخراج22 نسبة مالية من القوائم المالية في السنة الأولى قبل وقوع الإفلاس في المنشآت المختارة للدراسة حيث تعبر هذه النسب عن مختلف جوانب النشاط المتعلقة بالمنشأة، ومن خلال ذلك توصل إلى بناء نموذج للتنبؤ بتعثر المنشآت يقوم على خمسة متغيرات يمثل كل منها نسبة مالية تحيط بأهم الأبعاد المالية وهي السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط أخذا بمعادلة الارتباط التالية[2]:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

بحيث:

Z: القيمة التمييزية وهي معيار التفريق بين المنظمات المفلسة وغير المفلسة،

x_1 : نسبة صافي رأس المال إلى مجموع الموجودات،

X_2 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات،

X_3 : نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات،

X_4 :نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون،

X_5 : نسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات.

وبعد قيام Alteman باختبار هذا النموذج على عينات شركات الأعمال ولمدة خمس سنوات توصل إلى"أن النموذج مكن بالفعل من التنبؤ بإفلاس الشركات بدقة وصلت إلى (95%) في السنة الأولى، و (72%) في

[1] – بلعزوز بن علي، عون الله سعاد، مرجع سابق، ص175.

[2] – عون الله سعاد ،بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.175.

السنة الثانية و(48%) في السنة الثالثة،و(29%)في السنة الرابعة، و(36%) في السنة الخامسة، قبل الإفلاس"[1]وبالاعتماد على هذا النموذج تم تصنيف المنشآت محل الدراسة إلى3فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار كما يلي:[2]

- فئة المنظمات الناجحة أي القادرة على الاستمرار والتي تكون فيها قيمة Z أكبر أو يساوي2,99 .
- فئة المنظمات المتعثرة أي التي يحتمل إفلاسها و التي تكون فيها Z تقل عن 1.81.
- فئة المنظمات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي لا بد أن تخضع لدراسة تفضيلية، و ذلك عند تكون قيمة Zمحصورة بين القيمتين 1.81 و2.99.

ويعد نموذج Altman إضافة هامة لمجال دراسات التنبؤ بالفشل المالي ليس بنتائجه التي أصبحت تعتمد من قبل إدارات الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة، وفيما إذا كان ينتمي لفئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض ومن ثم يتمتعون بدرجة مخاطرة عالية[3].

ثالثا – نماذج التحليل الوصفي: على خلاف النموذجين السابقين يركز هذا النموذج على المتغيرات النوعية كما يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر ويعرف بنموذج (z–score) تمت صياغته من طرف Argenti سنة 1976 ، سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، "وتقوم فكرته هذا النموذج على إعطاء الأهمية البالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا النظامين المالي والإداري كالنظام المحاسبي المستخدم في المنظمة، وبذلك قسم Argenti التعثر إلى 3 أسباب رئيسية هي العيوب، الأخطاء والأعراض، وأهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه Aregenti هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة فإنها تستعمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير، وحسب هذا النموذج تميل المنظمة المتعثرة بعدما تبدأ بحدوث العيوب التي تقود إلى حدوث الأخطاء التي يترتب عليها ظهور أعراض التعثر التي باستفحالها تؤدي إلى الإفلاس[4]. وقد قام Aregenti بتحليل العناصر الثلاثة السابقة كما هو مبين في الجدول الآتي:

[1] – رضوان العمار، حسين قصيري، مرجع سابق ص130

[2] – عون الله سعاد ، بلعزوز بن علي، مرجع سابق،ص175.

[3] – الزبيدي، حمزة محمود ،إدارة الائتمان المصرفي، والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره،ص247.

[4] – محمد اليفي: مرجع سابق ص113.

الجدول رقم01: تحليل aregenti للعناصر المسببة للتعثر

المرحلة	العناصر الفرعية(المؤشرات)	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للشركة المدروسة
العيوب	01- أتوقراطية الإدارة.	10	
	02- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.	8	
	03- تدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية.	6	
	04- تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية.	5	
	05- خلل في نظام الرقابة الداخلية.	3	
	06- خلل في النظام المحاسبي بشك عام.	3	
	07- خلل في نظم التعيين والترفيع والتدريب.	3	
	08- تدهور معنويات العاملين.	3	
	09- ارتفاع معدل دوران الموظفين	2	
المجموع		43	
الأخطاء	01- تزايد مضطرد في حجم الديون.	18	
	02- توسع كبير في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المنشأة.	15	
	03- الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المنشأة.	12	
المجموع		45	
الأعراض	01- مؤشرات مالية سيئة.	5	
	02- الإفراط في إجراءات المحاسبة.	4	
	03- تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ومدقق حسابات المنشأة	3	
المجموع		12	
المجموع الكلي		100	

المصدر: مطر محمد، التحليل الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص371.

ويتم تقييم المنشأة وفق هذا النموذج كما يلي[1]:

- يكون احتمال الفشل ضعيفا (حالة الشركة جيدة) إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة يقل عن 18؛
- يكون احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية أكبر من 18 وأقل من 35؛
- يكون احتمال الفشل قويا إذا كان مجموع العلامات الفعلية 35 فما أكثر.

رغم الاختلاف في تعريف التعثر وأسبابه وكيفية قياسه، إلا أن الشيء المؤكد هو أن التعثر المصرفي ليس مجرد حدوث فشل في استرجاع البنك لقروضه، وإنما هو حالة يترتب عليها الكير من الآثار والمشاكل بالشكل الذي وجب البحث عن أساليب الحد منه ما دام من غير الممكن تجنبه.

[1] -رضوان العمار، حسين قصيري: مرجع سابق ص139.

المبحث الثالث: آثار التعثر المصرفي وأساليب معالجته

إن حدوث التعثر المصرفي على مستوى البنوك يؤدي إلى آثار سلبية على نشاط طرفي العملية كما تتعداهما إلى الاقتصاد ككل، لذا كان لزاما على البنوك وضع عدة أساليب واستراتيجيات لمعالجة التعثر والتقليل من حدته.

المطلب الأول: آثار التعثر المصرفي

أولا –آثار التعثر الجزئية: تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقسام الدين وفوائده لصالح البنك الدائن، يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة. من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل، فتزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية. وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر المحققة. ويصاحب الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي، وفي حالة وجود ضامن فإنه قد يتعرض لبعض الآثار السابقة الذكر، وعلى مستوى أقل من نسبيا من حيث درجة حدتها[1]. وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار[2]:

– تجميد قدر هام من الموارد المصرفية فأي قروض قدمت للمشروع المتعثر يتعذر على البنوك استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى؛

– زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا، ما يؤدي لانحسار الأرباح والتأثير على نتيجة الدورة سلبا، وعدم إمكانية احتجاز أرباح إضافية من أجل إعادة استثمارها؛

– توفر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد؛

– ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسئولي وإدارة الائتمان بالبنوك بأي محاولة لدارسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا؛

– فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية؛

– ينتج عن مشكلة السيولة وتناقص القدرة الإقراضية للبنك فقدان البنك لاستقراره وسمعته لدى زبائنه، وقد يؤدي هذا الوضع أن لم يتم تسييره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي، إلى إفلاس البنك في نهاية المطاف.

ثانيا – آثار التعثر الكلية: بسبب الارتباط القوي بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية فإن تعثر المشاريع من الممكن ان ينتقل إلى الاقتصاد الكلي ويسبب العديد من الآثار كما يلي [3]:

---

[1] – محمد كمال خليل الحمزاوي، إدارة الائتمان المصرفي والتحلي الائتماني، ط1،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، 2000 ، ص.361.

[2] – رحيم حسين،2008 الاقتصاد المصرفي"مفاهيم تحاليل، تقنيات" دار بهاء الدين، للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر2008 ، ص.269.

[3] – محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق،ص ص 364–366.

– **الإنتاج الكلي:** لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية؛

– **العمالة:** يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية؛

– **التضخم:** تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوي التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية؛

– **الاستثمار والادخار:** لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، ناهيك عن تأثيرها غير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– **متغيرات الموازنة العامة:** تؤثر القروض المتعثرة سلبا على الإيرادات الضريبية من ناحيتين، فهي تقلل أرباح البنوك بفعل المخصصات المحتجزة لمواجهاتها فتقلل بالتالي الإيرادات الضريبية التي تستحق على هذه البنوك. كما أن القروض المتعثرة تؤدي إلى توقف المشروعات أو تخفيض حجم نشاطها مما يقلل أرباحها الخاضعة للضريبة. وبالتالي فإن تدخل الدولة لحماية أموال المودعين، أو لرد أموالهم يحمل الميزانية العامة أعباء مالية نتيجة الدعم التي تقدمه لصندوق التأمين على الودائع. أو المبالغ التي تقرر صرفها للمودعين المتضررين من إخفاق البنوك كنتيجة لمشكلة القروض المتعثرة، ومنع النظام البنكي من الإفلاس.

المطلب الثاني: أساليب معالجة التعثر المصرفي

أولا– إجراءات مساعدة العميل على الخروج من التعثر: يقوم البنك عادة باتخاذ إجراءات لمساعدة العميل للخروج من التعثر عن طريق[1]:

- **تقديم سياسات ترشيدية واستشارية:** وذلك عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر بمجموعة من الإجراءات في إدارة نشاط العميل، وطبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف ، والتي تتمثل في النقاط التالية:

- التوصية والعمل باستغلال الجزء الغير المستخدم من الطاقة الإنتاجية؛
- إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها؛
- ترتيب لقاءات ودية مع الدائنين والموردين وشرح ظروف العميل؛
- وقف وتصفية جزء من نشاط العميل، بسبب صعوبة المنافسة في منتج معين.

- **تعويم نشاط العميل:** وذلك عن طريق:

- منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده(إعادة الجدولة، تخفيض سعر الفائدة، إلغاء نسبة من الديون) ؛

[1] – محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص136.

- تقديم قروض جديدة وبشروط ميسرة، يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية وتسييره ، لكن بعد تأكد البنك من رغبة وإصرار العميل في تجاوز الأزمة ودراسة الظروف المستقبلية والحاضرة للسوق التي سيتم تصريف فيها منتجات العميل.

- **دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى:** وتتم عمليات الدمج كما يلي:

- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة؛
- الدمج التدريجي بين كيانين؛
- الدمج الفوري وتشكيل كيان جديد؛
- كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى متكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل مع الموزعين أو تكامل مع الموردين ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهداف في الربحية والاستمرارية.

ثانيا – تصفية النشاط: عند عدم الوصول إلى حل باستعمال الأساليب السابقة، يلجأ الطرفين إلى الاتفاق على تصفية النشاط، قبل اللجوء الى القضاء ويتمثل هذين الاجرائين في ما يلي[1]:

تصفية النشاط: هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات لعدم توافر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط قد تؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة، وعليه يتم:

- تجهيز مستندات العقارات؛
- تقييم شهرة المحل؛
- تجهيز تقييمين أو ثلاثة من مكاتب استشارية، بالنسبة لكل من الأراضي والمباني والمعدات؛
- حصر منقولات الشركة من أثاث ومحتويات المخازن من منتجات تامة الصنع ومواد خام وتجهيز بيان بها وتحديد قيمتها حسب ظروف السوق؛
- اللجوء إلى أسلوب بيع مناسب عن طريق مكاتب الخبرة و والحملات الإعلامية عن طريق البنك أو العميل حسب الاتفاق؛
- تحديد موقف العميل مما عليه من ديون للموردين وماله من مستحقات لدى عملائه.

بعد الانتهاء من ذلك يكون هناك اتفاق بين الطرفين على مبلغ التسوية حسب مقتضيات ونتائج التصفية، فإذا كان مبلغ التصفية لا يغطي صافي رصيد البنك المدين يقوم بإعدام الباقي مستخدما حساب المخصص الخاص بالعميل أو المخصص العام لإعدام الباقي.

- **المتابعة القانونية:** بعد الانتهاء من الخطوات السابقة التي تخضع لاتفاق الطرفين(بداية من تقديم سياسات الترشيدية والاستشارية إلى غاية تصفية النشاط)، نأتي لحالة فشل المفاوضات بين المقترض والبنك وتأزم الأمور بينهما، التي يستوجب بعدها الأخذ بطريق القضاء الذي يتبع إجراءات قانونية عبر عدة قنوات نذكر منها:

[1] – المرجع نفسه، ص148.

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك؛
- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن؛
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة؛
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل ؛
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا.

وتعتبر الإجراءات القانونية من أسوء الأساليب ومن أكثرها تكلفة واستنزافا للوقت فلابد لكل الإطراف محاولة تجنب الوصول إليها وإيجاد حلول بالاتفاق مرضية تضمن حقوق الجميع.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لإشكالية التعثر المصرفي

إن تعثر عمليات الإقراض تمثل مشكل كبير بل وعائق يواجه البنوك فلا بد للبنوك من إتباع إجراءات تمكنها من الوقاية منها وذلك من خلال قيام البنوك بمعاملاتها وفق أسس موضوعية مع المراقبة المستمرة. وفيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة التعثر[1]:

- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدارسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة.
- رفع الكفاءات المهنية لموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية.
- التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية.
- تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقترض وليس لسوء إدارته شؤون المؤسسة.
- بغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فانه ينبغي على البنك أن يقوم بتكوين مخصصات لذلك، ووفقا لمقررات لجنة بازل فإن الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد دينا غير عامل.
- اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقترض وذلك بناء على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء إجراء تغيرات في الإدارة.
- دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية.
- دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر منه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض.

[1] – براق محمد وبن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب والحلول، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة القاصد مرباح، ورقلة، الجزائر 2008 ص8-9.

- تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة. حيث يرى أصحاب هذا الاقتراح مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسن أوضاع الشركة وتحولها من الخسارة إلى الربح.
- بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة.
- القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية على سمعة البنك.

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتعثر المصرفي حيت ثم التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتعثر وكذلك أنواعه المختلفة وأهم الأسباب المؤدية إلى حدوثه بالإضافة إلى الطرق المستعملة في قياسه كما تطرقنا إلى آثار التعثر المصرفي وأساليب معالجته. التعثر المصرفي هو الوضعية التي يكون فيها البنك عاجز عن تلبية طلبات السحب الكبيرة بسبب انخفاض السيولة وهو ما يؤدي إلى تعرض البنك لمشاكل كثيرة كحدوث شلل في أنشطته وكذلك تكبده لخسائر قد تؤدي إلى تصفيته كما أنه لا يحدث بشكل مفاجئ، وإنما يكون نتاجا لمجموعة من المراحل المتلاحقة وبالتالي أن كان البنك يملك نظام رقابي قوي وفعال يمكنه التفطن لاحتمالية الوقوع في التعثر فإنه يمكنه التخفيف من آثار التعثر عليه. وتتعدد أسباب التعثر المصرفي بين أسباب متعلقة بالبنك وأخرى بالعملاء ، وأسباب ناتجة عن تأثير البيئة التي ينشط فيها البنك.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للتعثر المصرفي في البنوك الجزائية الخاصة

المبحث الأول: لمحة عن تطور البنوك الخاصة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة نموذج الانحدار الخطي

المبحث الثالث: واقع التعثر في البنوك الخاصة في الجزائر ومحدداته(حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2000 -2017)

تمهيد:

بعد ما قمنا بالدراسة النظرية للتعثر المصرفي و ابراز كافة الجوانب المتعلقة به سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة القياسية وذلك من خلال بناء نموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال طرق إحصائية، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يمكننا من القيام باختبارات تجريبية للفرضيات الاقتصادية، وفي هذه الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر كل من سعر النفط، الحصة السوقية للبنوك العامة من الأصول البنكية، نسبة القروض إلى الأصول، معدل النمو الاقتصادي، على نسبة القروض المشكوك في تحصيلها كمؤشر عن التعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018، لكن قبل ذلك سيتم التطرق إلى واقع البنوك الخاصة في الجزائر بالإضافة إلى دراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المبحث الأول: لمحة عن تطور البنوك الخاصة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول أخذ نظرة عن تطور البنوك الخاصة في الجزائر حيث نتعرض لنشأتها وتطورها وتطور بعض المؤشرات المصرفية لها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الخاصة في الجزائر

وفقا للمادة 127 من قانون النقد والقرض 10/90 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة حيث يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض طبقا لنفس المادة، حيث يخضع الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل بحيث "تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنكية تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الامتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات، وبموافقة القانون الجديد لقيام فروع لبنوك ومؤسسات مالية على التراب الوطني تكون الجزائر قد رجعت إلى نظام الازدواجية البنكية الذي كان سائدا قبل التأميمات لسنة 1967[1].

وقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التعامل مع قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد المصادقة على الإطار التشريعي الذي تجسد في أحكام المرسوم 12/39 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993، ويعتبر هذا النص اللبنة الأساسية وحجر الأساس والزاوية في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات، ولعل أهم النقاط الأساسية التي جاء بها النص التشريعي تكمن في ما يلي:

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية؛
- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار؛

[1] - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص44.

- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.

في سنة 2003 صدر الأمر 11/03 وذلك بهدف تقوية نظام الإشراف والرقابة على النظام البنكي الجزائري ذلك بعد فقدان الثقة في القطاع البنكي الجزائري خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري سنة 2003، وقد تم سحب اعتماد 5 بنوك أخرى إضافة إلى البنكين السابقين ومؤسستين ماليتين، وهي على التوالي: الشركة الجزائرية للبنك مونا بنك، أركو بنك، جينرال ميديتيرانيا، ليوني بنك، ألجيريان أنترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك أي أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها.

ورغم التعديلات المستمرة للقوانين المنظمة للقطاع البنكي في الجزائر إلا أن عدد البنوك في الجزائر يضل محدودا وذلك لكون "القانون الجزائري لا يسمح بقيام بنوك خاصة بأتم معنى الكلمة بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الخاصة، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقلل إلى حد كبير نمو هذا النوع من الصيرفة[1]. وقد بلغ عدد البنوك الخاصة في الجزائر حسب إحصائيات تقرير بنك الجزائر لسنة2017 ما عدده 14 مصرفا برؤوس أموال أجنبية من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة، وعلى الرغم من هيمنة شبكة وكالات البنوك العمومية بحوالي 1134 وكالة سنة 2016 إلا أن وكالات البنوك الخاصة قد تعززت لتنتقل من 152 وكالة سنة 2006 إلى 364 وكالة سنة 2017 وهي كالأتي:

01- بنك البركةBANQUE ALBARAKA ALGERIE

02- بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

03- سيتي بنكCITIBANK

04- نتيكسس-الجزائر NATIXIS-BANQUE

05- سوسيتي جنيرال SOCIETE GINERALE ALGERIE .

06- البنك العربيARAB BANK ALGERIA

07- بنك الخليج

08- بنك السلام ALSALAM BANK

09- بنك الثقة TRUST BANK ALGERIA

10- بنك الإسكان للتجارة والتمويل HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE ALGERERIA

11- باريبا الجزائر BANP PARIBAS ELDJAZAIR

12- قرض الفلاحة والتنمية وبنك المؤسسات الاستثمارية الجزائر CR2DIT AGRICOLE CIB

13- إتش إ سبي سي HSBC

[1] - كمال رزيق، تقييم تجربة الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، النسخة الرابعة، يومي 5 -6 افريل 2012، ص25.

14- بنك فرنسا الجزائر FRANSABANK EL-DJAZAIR

المطلب الثاني: تطور موارد واستخدامات البنوك الخاصة في الجزائر 2000-2017

من خلال هذا العنصر سنحاول أن نبين واقع البنوك الخاصة في الجزائر سواء تعلق الأمر بالودائع المجمعة أو القروض الممنوحة مقارنة مع البنوك العامة.

أولا- تطور الودائع المجمعة من قبل البنوك الخاصة الجزائرية: نلاحظ من الجدول2 هيمنة كبيرة من قبل البنوك العمومية على الودائع المجمعة في الاقتصاد، ورغم ذلك نجد ارتفاع في حصة البنوك الخاصة من إجمالي الموارد المجمعة حيث بلغت سنة 2000 5.2% ثم ترتفع خلال السنتين 2001 و2002 لتبلغ 7.8%و12.5% على التالي لتنخفض الحصة إلى 5.6% سنة 2003 ويرجع ذلك إلى تصفية بنك الخليفة والبنك الصناعي، ثم تعاود حصة البنوك الخاصة من الموارد المجمعة إلى الارتفاع لتصل إلى 7.1%سنة 2006 ثم تنخفض في سنة 2007 لتبلغ 6.9% تم تعاود الارتفاع خلال السنوات الموالية لتبلغ سنة 2013 13.4% ثم تعاود الانخفاض خلال سنتي 2014 و2015 لتبلغ 12.3%و 11.7%على التوالي ثم تعاود حصة البنوك الخاصة من الموارد المجمعة الارتفاع لتصل سنة 2017 إلى 14.2% كأعلى قيمة.

الجدول رقم02: يمثل تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك الجزائرية للفترة 2000-2017.

السنوات	إجمالي الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر مليار دينار	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	1441.8	94.8%	5.2%
2001	1789.9	92.8%	7.8%
2002	2127.3	87.5%	12.5%
2003	2442.9	94.4%	5.6%
2004	2705.3	93.5%	6.5%
2005	2944.5	93.3%	6.7%
2006	3516.5	92.29%	7.1%
2007	4517.3	93.1%	6.9%
2008	5161.8	92.2%	7.8%
2009	5146.7	90%	10%
2010	5813.1	98.8%	10.2%
2011	6733.0	89.1%	10.9%
2012	7235.8	87.1%	12.9%
2013	7787.4	86.6%	13.4%
2014	9117.5	87.7%	12.3%
2015	9200.7	88.3%	11.7%
2016	9079.9	87.1%	12.9%
2017	10232.2	85.8%	14.2%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

ثانيا- تطور التمويل الممنوح من قبل البنوك الخاصة2000-2017: نلاحظ من الجدول3 والذي يمثل إجمالي التمويل الممنوح للاقتصاد الوطني من قبل البنوك وحصة كل من البنوك العمومية والخاصة حيث نجد هيمنة للبنوك العمومية في منح القروض للاقتصاد، ورغم ذلك نجد تزايد لحصة البنوك الخاصة حيث بلغت سنة 2000 ما نسبته 2.7% ثم ترتفع لتبلغ سنة 2002 14.3% لتنخفض بالنصف تقريبا في سنة 2003 لتبلغ 7.3% ويرجع ذلك لتصفية بنك الخليفة والبنك الصناعي، لتواصل الانخفاض في السنة الموالية حيث بلغت 7.1% لتعاود حصة البنوك الخاصة من منح التمويل للاقتصاد خلال السنوات الموالية مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2009 لتبلغ سنة 2011أعلى قيمة لها بـ 14.3% ثم تلاحظ تذبذب في حصة البنوك الخاصة خلال السنوات الموالية حيث تنخفض ثم تعاود الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2017 ما نسبته13.2%.

الجدول 03: حصة البنوك الخاصة من القروض الممنوحة للاقتصاد 2000-2017

السنوات	إجمالي التمويل الممنوح من قبل البنوك الجزائرية مليار دج	حصة البنوك العمومية%	حصة البنوك الخاصة%
2000	9993.053	97.3	2.7
2001	1077.699	95.9	4.1
2002	1266.042	85.7	14.3
2003	1379.473	92.7	7.3
2004	1534.388	92.9	7.1
2005	1777.447	92.6	7.4
2006	1904.102	90.7	9.3
2007	2203.7	88.5	11.5
2008	2614.1	87.5	12.5
2009	3085.1	87.9	12.1
2010	3266.7	86.8	13.2
2011	3724.7	86.7	14.3
2012	4296.4	85.7	13.3
2013	5154.5	86.5	13.5
2014	6502.9	87.7	12.3
2015	7275.6	87.5	12.5
2016	7907.8	87.6	12.4
2017	8877.9	86.8	13.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ثالثا- تطور شبكة فروع البنوك الخاصة في الجزائر: من الأسباب التي تساعد البنوك على التوسع في جمع الودائع ومنح القروض في امتلاكه لشبكة فروع واسعة تمكنه من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء، وما يلاحظ من الجدول 4 أنه في بداية الألفية ومن خلال تقارير بنك الجزائر نجد هيمنة واضحة من قبل

المصارف العمومية من خلال شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني على خلاف وكالات البنوك الخاصة والتي لازالت في مرحلة التطوير ويقتصر تواجدها على كبرى المدن فقط وبشكل محدود إلا أن عدد فروعها يتزايد من سنة لأخرى وهو ما يعبر عن رغبة في التوسع من طرف هذه البنوك في الاقتصاد الجزائري، بعدما تبين لها أن انتظار خوصصة البنوك العامة التي كانت تعول عليه للانتشار غير وارد.

الجدول رقم04: نسبة شبكات وكالات البنوك الخاصة مقارنة بإجمالي الوكالات البنكية

السنة	إجمالي عدد الوكالات	عدد وكالات البنوك الخاصة	النسبة%
2004	1183	120	10.14%
2005	1227	130	10.59%
2006	1287	152	11.98%
2007	1336	194	14.52%
2008	1301	244	18.75%
2009	1324	252	19.03%
2010	1367	290	21.21%
2011	1426	274	19.21%
2012	1478	301	20.36%
2013	1494	315	21.08%
2014	1526	325	22.67%
2015	1557	346	22.22%
2016	1577	355	22.51%
2017	1604	364	22.61%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

المبحث الثاني: دراسة نماذج الانحدار المتعدد

المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

تعتبر نماذج الانحدار المتعدد من أكثر النماذج القياسية سهولة واستعمالا من قبل الدارسين، وعليه سنركز في هذا العنصر على أخذ نظرة مختصرة عن هذه النماذج بما يفيدنا في دراستنا.

أولا- تقديم نموذج الانحدار المتعدد: يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1 , X_2 \dots X_K$ ويعبر عن هذه العلاقة، بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي[1]: $Y_I = B_0 + B_1 X_{I1} + B_2 X_{I2} + \dots + B_K X_{IK} + U_I$

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات التالي:

$$Y_I = B_0 + B_1 X_{I1} + B_2 X_{I2} + \dots + B_K X_{IK} + U_I$$

$$Y_2 = B_0 + B_1 X_{21} + B_2 X_{22} + \dots + B_K X_{2K} + U_2$$

[1] – حسين على بخيث وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دا ر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الاردن، 2007 ص134.

$$Y_n = B_0 + B_1 X_{n1} + B_2 X_{n2} + \ldots + B_K X_{nk} + U_n$$

وهذه المعادلة تتضمن (K+1) من المعلمات المطلوب تقديرها علما بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات. وعليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالآتي:

$$\begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{2n} & X_{nk} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_N \end{bmatrix}$$

وباختصار: Y=XB+U

حيث أن:

Y: متجه عمودي أبعاده (n×1) يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X: مصفوفة أبعادها (n×k+1) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B:متجه عمودي أبعاده (k+1×1) يحتوي المعالم المطلوب تقديرها.

U:متجه عمودي أبعاده (n×1) يحتوي على الأخطاء العشوائية.

ثانيا– أنواع الانحدار الخطي المتعدد: تختلف هذه النماذج من حيث معالجة الاختلافات المتداخلة بسبب ارتباط المتغيرات المستقلة، وترتيب إدخال المتغيرات، وعلى ضوء هذين المتغيرين نميز 3 أنواع للانحدار الخطي المتعدد هي[1]:

- **الانحدار المعياري:** في هذه الطريقة ندخل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار دفعة واحدة لنحصل على المعادلة التي تصف العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مرة واحدة دون مناقشة هل كل المتغيرات المستقلة يجب أن تدخل في المعادلة أم لا؟ ولا نتعرض لمناقشة هل المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض أم مستقلة؛
- **الانحدار الهرمي:** في هذا النموذج تدخل المتغيرات المستقلة في المعادلة المقترحة تباعا ونحدد ترتيب دخول هذه المتغيرات في المعادلة المقترحة على أساس إحصائي نظري؛
- **الانحدار التدريجي:** في هذا النموذج عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة وكذلك ترتيب إدخالها يحدد من خلال معيار إحصائي يتم الوصول إليه عن طريق إجراء الانحدار المتدرج.

[1] – عبد الفتاح نجيب وآخرون: التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج spss دليل منهجي للمستخدم، جامعة الدول العربية ، 2009، ص ص 169–170

ثالثا – شروط استخدام الانحدار الخطي المتعدد: وتتمثل شروط استخدام نموذج الانحدار المتعدد في[1]:

- أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- أن تكون بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موزعة توزيعا طبيعيا؛
- أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل.

المطلب الثاني: تقدير الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المربعات الصغرى

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OSL) في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فانه يجب توافر الافتراضات الآتية:

- متجه الأخطاء يتوزع توزيعا طبيعيا بتوقع قدره صفر، اي: $E(U)=E\begin{bmatrix}U_1\\U_2\\\vdots\\U_n\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}E(U_1)\\E(U_2)\\\vdots\\E(U_n)\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}0\\0\\\vdots\\0\end{bmatrix}$
- تباين العناصر العشوائية تابت والتباين المشترك بينهما يساوي 0 أي أ ن[2] :

$$E(UU')=\begin{pmatrix}\sigma_1^2 & 0 & \dots & 0\\0 & \sigma_1^2 & \cdots & 0\\\vdots & \vdots & \ddots & \vdots\\0 & 0 & \dots & \sigma_1^2\end{pmatrix}=\sigma^2\, I_n$$

- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي أن: $r(X)=k+1<n$

حيث أن(r) رتبة مصفوفة البيانات، (X)عدد المتغيرات المستقلة (k زائد 1 الحد الثابت، (n) عدد المشاهدات[3]

ثانيا– تقدير معلمات النموذج: تعتبر طريقة المربعات الصغرى أكثر الطرق استعمالا في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد فمن بين أهم خواصها أنها تقوم بتدنيه مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم الشاهدة للمتغير التابع كما يلي:[4]

لدينا الصيغة المصفوفية لعلاقة الانحدار:

$$y=y_{(n,1)}=x_{n,k+1)}-\beta_{(k+1,1)}+\varepsilon_{(n,1)}$$

[1] – لونات عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان، فعالية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد2 جامعة اليرموك، ص 96.

[2] – اموري هادي كاظم وآخرون ، الإحصاء التطبيقي أسلوب تحليل باستخدام SPSS، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، ص ص 306-361.

[3] – حسين على بخيث وسحر فتح الله ، مرجع سابق ص139.

[4] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005، ص 256.

وتهدف طريقة المربعات الصغرى للحصول على مقدرات المصفوفة أي أن:

$$(k+1,1)=\begin{pmatrix}\beta_0\\ \beta_1\\ \beta_2\\ \vdots\\ \beta_k\end{pmatrix} \text{ بحيث تدني } \quad \sum_{i=1}^{n} {}^{2}_{t}$$

$$S=\min\sum_t^n e_t^2=\min\sum_{t=1}^n(y_t-\widehat{y_t})^2=\min\sum_{t=1}^n\left(y_{n,k+1}\right)$$

والشرط اللازم لتندية العلاقة السابقة هو أن تكون المشتقة الجزئية بالنسبة لمصفوقة المعلمات مساوية للصفر أي:

$$\frac{\partial S}{\partial \beta_{(k+1,1)}}=0\leftrightarrow\begin{bmatrix}\frac{\partial S}{\partial \beta_0}=&0\\ \frac{\partial S}{\partial \beta_1}=&0\\ \frac{\partial S}{\partial \beta_1}=&0\\ \vdots&\vdots\\ \frac{\partial S}{\partial \beta_k}=&0\end{bmatrix}$$

بعد تبسيط هذه المشتقات نحصل على شعاع المعالم المقدرة: $\beta=(x'x)^{-1}x'y$

مع افتراض وجود معكوس المصفوفة (x')، حيث x' هو مقلوب المصفوفة.

المطلب الثالث: تقييم نموذج الانحدار المتعدد

للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر للدراسة فإنه يتم القيم بعدة اختبارات سنركز عل بعضها فيما يلي:

أولا– حساب معامل الارتباط المتعدد: في حالة وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة فإن معامل الارتباط المتعدد Rيحسب كما يلي[1]:

$$R_{yx1,x2\ldots..,xn}=\sqrt{1-\frac{A}{B}}.$$

$$A=\begin{vmatrix}1 & r_{yx1} & r_{yx2} & \ldots & r_{yxn}\\ r_{x1y} & 1 & r_{x2xn} & \ldots & r_{x1n}\\ r_{x2y} & r_{x2x1} & 1 & \ldots & r_{x1xn}\\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots\\ r_{xny} & r_{xnx1} & r_{xnx2} & \ldots & 1\end{vmatrix} \quad B=\begin{vmatrix}1 & r_{x1x2} & r_{yx2} & \ldots & r_{x1xn}\\ r_{x2x1} & 1 & r_{x2x3} & \ldots & r_{x2xn}\\ r_{x3x1} & r_{x3x2} & 1 & \ldots & r_{x3xn}\\ \ldots & \ldots & \ldots & \ldots & \ldots\\ r_{xnx1} & r_{xnx2} & r_{xnx3} & \ldots & 1\end{vmatrix}.$$

أما في حالة علاقة ارتباطيه متعددة غير خطية فان معامل الارتباط المتعدد غير الخطي Rيحسب بواسطة العبارة التالية:

[1] -مكيد علي: ص ص 156-157.

$$R_{yx1,x2.....,xn} = \sqrt{1 - \frac{S^2_{y\hat{y}}}{\sigma^2_{\hat{y}}}} \text{ أو } R_{yx1,x2.....,xn} = \sqrt{1 - \frac{(y-\hat{y})^2}{(y-\hat{y})^2}}$$

قيمة معامل الارتباط تتراوح في المجال $[0,1]$ ويجب أن لا تكون أقل من أكبر قيمة لمعاملات الارتباط الزوجي (R_{yxi}) أي $R_{yx1,x2.....,xn} \geq \max R_{yxi}$

ثانيا- معامل التحديد R^2: ويعد معامل التحديد مقياس يوضح مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الطارئ في المتغير التابع ويتم اشتقاقه كالآتي[1]:

$$Y=X\widehat{B} + e$$

$$e = y - X\widehat{B}$$

$$\acute{e}e=\left(y - X\widehat{B}\right)\left(y - X\widehat{B}\right)e$$

$$e'e=y'y-y'X\widehat{B} - X'\widehat{B}'Y + \widehat{B}'X'X\hat{B}$$

وبما أن التحديد الثاني والثالث يمثلان قيمة واحدة كما أن كلا منهما يمثل ملا للآخر فإن:

$$e'e=y'y-2\,\hat{B}X'Y + \widehat{BX'Y} + \hat{B}'X'X\hat{B}$$

$$\hat{B} = (x'x)^{-1}X'Y$$

$$(x'x)\hat{B}=x'y$$

$$e'e=y'Y-2\widehat{B}\,X'Y + \widehat{B}'X'Y$$

$$e'e=y'Y-\widehat{B}\,X'Y$$

بذلك يمكن كتابة معادلة الانحرافات الكلية كالآتي: $Y'Y=\hat{B}X'Y - e'e$

$Y'Y$:تمثل الانحرافات الكلية

$\hat{B}X'Y$:تمثل الانحرافات الموضحة قبل خط الإنحدار.

$e'e$: تمثل الانحرافات غير الموضحة

وبما أن معامل التحديد R^2 عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من ميل خط الانحدار الانحرافات الكلية، فانه يمثل نسبة مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية:

$$R= \frac{B'X'Y}{Y'Y} = \frac{B'X'Y}{\sum Y^2}$$

$$R^2=1-\frac{e'e}{y'y-n\bar{y}^2}$$

$$R^2=1-\frac{\hat{B}_1\sum X_1Y+\hat{B}_2\sum X_2Y}{\sum Y^2}$$

[1] – حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، مرجع سابق، ص ص 164، 166

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2، وذلك لثبات قيمة المقام وتغير قيمة البسط بمقدار $(\hat{B}XY)$ غير أن الاستمرار في اضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي الى انخفاض درجات الحرية$(n-k)$ مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح R^2 وعلى النحو الآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[(1 - R^2)\frac{n-1}{N-K-1}\right]$$

المطلب الرابع: اختبارات المعنوية

وسنبدأ أولا بدراسة معنوية النموذج الكلية من خلال اختبار فيشر، ثم نقوم باختبار معنوية معلمات النموذج من خلال اختبار ستيودنت كما يلي:

أولا-اختبار فيشر: يتم اختبار موضوعية كل من معامل التحديد ومعامل الارتباط وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار عن طريق مقياس فيشر وذلك باستعمال العبارة التالية:[1]

$$\bar{F}_{reel} = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-m-1}{m}$$

أما (F_{tab}) فتستخرج من الجدول الاحصائي للقيم الحرجة لفيشر

هـ -حساب المرونة$(\bar{E})$:

ويتم حسابها لأجل تقدير نسبة تأثير أي متغير مستقل X_i على المتغير التابع Y_i كما يلي:[2]

$$\bar{E}_{YXJ} = b_j . \frac{\bar{x}_j}{\bar{y}}$$

حيث أن :

b_j:معامل المتغير x_j في معادلة الإنحدار.

$\bar{y}$:القيمة المتوسطة للمتغير التابع(y_i) .

X_i :القيمة المتوسطة للمتغير المستقل المعني X_j

ثانيا-اختبار ستيودنتt: يستخدم الاختبار للتحقق من معنوية معلمات نموذج الانحدار المتعدد وذلك من خلال اختار الفرضيتين[3]:

$$\begin{cases} H_0: & \beta_i = 0 \\ H_1: & \beta_j = 0 \end{cases}$$

حساب قيمة إحصائية(β_i) حيث: $\frac{\hat{\beta} - \beta_i}{SE_{\beta i}} \sim N(0,1) \quad i = 1,2,\ldots,k.$

بينما قانون التوزيع (β_i) على الشكل التالي: $t_c = \frac{\hat{\beta} - \beta_i}{SE_{\beta i}} \sim t_{(n-k,a)}$

$\hat{\beta}_i$:تمثل القيمة التقديرية للمعلمة.

[1] – مكيد علي، مرجع سابق، ص158 .

[2] – نفس المرجع، ص160.

[3] – طويطي مصطفى، ص132.

SE_β : يمثل الخطأ المعياري للمعلمة التقدير غير منحاز للانحراف المعياري غير المعلوم ويمكن ايجاده بالصيغة التالية: $SE_{\beta i} = \sqrt{\frac{(y'y - \beta' x' y')}{(n-k)}}$

معلمة المجتمع ويعتبر هنا معدوم لأنه غير معلوم وبالتالي يصبح على الشكل:β_i:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_i}{SE_{\hat{\beta}_i}}$$

*إيجاد القيمة t_{tab} ثم المقارنة بينها وبين القيمة المحسوبةt_{cal} حيث:

- إذا كانت $|t_{cal}| \leq t_{tab}$ يتم رفض فرض العدم مما يدل على معنوية المعلمةβ_i والابقاء بالمتغير التفسيري x_i .
- إذا كانت $|t_{cal}| \geq t_{tab}$ يتم قبول فرض العدم مما يدل على عدم وجود معنوية المعلمة$\hat{\beta}_i$ وينبغي إزالة x_i .

المبحث الثالث: واقع التعثر في البنوك الخاصة في الجزائر ومحدداته(حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2005 -2018)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لواقع بنك المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر من يث حصته السوقية، ومؤشرات نموه وربيته وكذا مؤشرات تعثره، لنمر بعدها إلى محاولة تقدير نموذج قياسي يبين محددات التعثر المصرفي في هذا البنك خلال الفترة 2005-2018.

المطلب الأول: أهم مؤشرات تطور بنك المؤسسة العربية المصرفية

أسس بنك(ABC المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين وآسيا. إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية. كان أول تواجد للبنك في الجزائر من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكّن بنك(ABC المؤسسة المصرفية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية. ونظراً لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر. بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس، اليوم تتوزع وكالات البنك على أكثر من 23 وكالة في العاصمة وأهم المدن الكبرى في الجزائر. والجدول الموالي يعكس أهم مؤشرات نمو وربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018 حسب ما توفر لنا عنه من معطيات من واقع تقاريره السنوية.

الجدول05: مؤشرات نمو بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018 **الوحدة:** مليار دج

السنة	إجمالي الأصول	نسبة نمو الأصول	إجمالي القروض	نسبة نمو القروض	إجمالي الودائع	نسبة نمو الودائع
2005	31.50	-	6.45	-	17.15	-
2006	29.75	5.5-	7.34	13.79	15.77	8.05-
2007	36.52	22.75	12.83	74.79	21.98	39.37
2008	34.00	6.9-	11.57	9.82-	17.62	19.83-
2009	45.48	33.76	14.55	25.75	20.76	17.82
2010	41.99	7.67-	17.18	18.07	20.36	1.92-
2011	42.01	0.05	16.32	5.00-	21.49	5.55
2012	47.31	12.61	20.04	22.79	24.82	15.49
2013	50.77	7.31	28.25	40.96	23.39	5.76-
2014	54.22	6.79	30.60	8.31	27.81	18.89
2015	63.36	16.85	38.51	25.84	35.38	27.22
2016	70.94	11.96	43.95	14.13	40.77	15.23
2017	91.56	29.07	45.08	2.57	54.33	33.25
2018	74.90	18.19-	48.43	7.43	40.54	25.38-

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك 2005-2018

من الجدول نلاحظ أن:

- أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية انتقلت من 31.50مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى 74.90 مليار دينار جزائري سنة 2018، متضاعفة بـ2.37 مرة خلال 14 سنة، أما معدلات النمو السنوية تختلف من سنة لأخرى، كما أنه حقق معدلات نمو سالبة في بعض السنوات مثل سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية وسنوات 2010 و2018 نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، حقق أقصى نمو سنة 2009 بما معدله 33.76 %سنويا؛
- إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك لعملائه عرفت هي الأخرى نموا معتبرا إذ انتقلت من 6.45 مليار دينار سنة 2005 إلى أكثر من 48.43 مليار دينار سنة 2018 متضاعفة بـ 7.50 مرة خلال الفترة المدروسة، عرفت نموا معتبرا سنوات 2007 و2013، كما حققت نموا سالبا في سنوات 2008 و2011، وما يلاحظ على القروض في هذا البنك أنها شكلت نسبة ضعيفة من إجمالي الأصول في بداية الفترة إذ لم تكن تتجاوز نسبة 20.47 % سنة 2005 لتصل إلى أكثر من 64 % سنة 2018، وهو ما يشير إلى توسع النشاط الإقراضي لهذا البنك خلال فترة الدراسة؛
- إجمالي الودائع المجمعة انتقلت من 17.15 مليار دينار سنة 2005 إلى 40.54 مليار دينار سنة 2018 متضاعفة بـ2.34 مرة، كانت معدلات نموها متفاوتة من سنة لآخر، سجلت أعلى معدل نمو سنة 2007 كما سجلت معدلات نمو سالبة في سنة 2006، 2008، 2010، 2012 و2018، وهو ما يفسر ضعف نموها مقارنة مع القروض الممنوحة من قبل البنك.

المطلب الثاني: الحصة السوقية من الأصول لبنك المؤسسة العربية المصرفية مقارنة بالبنوك الخاصة في الجزائر

إن حصة بنك المؤسسة العربية المصرفية صغيرة جدا مقارنة مع البنوك العامة الجزائرية التي تتميز بقدرات كبيرة، ولهذا يتم حساب حصتها السوقية مقارنة مع البنوك الخاصة الأخرى التي تنشط في السوق المصرفي الجزائري، والملا أنه رغم النمو الذي عرفه البنك إلا أن حصته السوقية تراجعت مقارنة مع بداية فترة الدراسة، إذ كانت حصته السوقية 8.7% سنة 2005 إلا أنها سجلت انخفاضا في باقي السنوات ووصلت لأدنى مستوى لها سنة 2018 بـ3.01%، ويمكن تفسير هذا الأمر بسرعة نمو بنوك خاصة أخرى مقارنة مع البنك المدروس وهو ما أثر سلبا على حصته السوقية. فمثلا سنة 2018 كانت الحصة السوقية لبنك SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE 15%، وبنك البركة الجزائر بـ 10.87 %.

الجدول06: الحصة السوقية من الأصول لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018

السنة	إجمالي أصول البنك مليار دج	إجمالي أصول البنوك الخاصة	الحصة السوقية%
2005	31.50	362.04	8.70
2006	29.75	433.99	6.85
2007	36.52	507.84	7.195
2008	34.00	670.42	5.07
2009	45.48	805.97	5.64
2010	41.99	878.75	4.77
2011	42.01	1080.28	3.88
2012	47.31	1312.99	3.60
2013	50.77	1455.12	3.48
2014	54.22	1592.80	3.40
2015	63.36	1601.11	3.95
2016	70.94	1700.29	4.17
2017	91.56	2030.11	4.51
2018	74.90	2482.24	3.01

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك 2005-2018 وتقارير بنك الجزائر

المطلب الثالث: مؤشرات الربحية والصلابة المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018

من خلال الجدول7 نلاحظ أن البنك يحقق أرباحا موجبة على العموم ما عدا تحقيقه لنتيجة سلبية سنة 2006، حقق أقصى إرباحه سنة 2018 بما يزيد عن 1.8 مليار دج، وهو ما انعكس إيجابا على العائد على الأصول الذي كان في مجمله أكبر من 2%، وكذلك العائد على حقوق الملكية الذي كان مرتفعا في بداية الفترة ولكنه اتجه للانخفاض في باقي الفترة منذ سنة 2010 نتيجة زيادة حقوق الملكية بعد رفع رأس مال البنك إلى 10 مليار دج استجابة لتعليمات بنك الجزائر في إطار سعيه لتعزيز رؤوس أموال البنوك في

الجزائر بعد الأزمة المالية لسنة 2008، غير أن الأرباح لم تنمو بنفس الوتيرة وهو ما أدى لانخفاض هذه النسبة؛

بالنسبة لكفاية رأس المال في البنك فهي أكبر من الحد الأدنى المفروض من قبل بنك الجزائر خلال فترة الدراسة كلها، وهي مرتفعة جدا في البنك رغم اتجاهها للتناقص في السنوات الأخيرة، وهو ما يفسر بارتفاع قيمة رأس مال البنك مقارنة بنشاطه الاقراضي، بمعنى آخر يشير الارتفاع في هذه النسبة إلى ضعف استخدامات البنك مقارنة مع الموارد المالية المتاحة له.

الجدول07: تطور مؤشرات الربحية والصلابة المالية في بنك المؤسسة العربية المصرفية

السنة	الربح الصافي مليار دج	العائد على الأصول %	العائد على الملكية%	كفاية رأس المال%
2005	0.587	1.86	19	11
2006	0.630-	2.11-	21-	8
2007	1.010	2.76	25	19
2008	0.647	1.9	15	31
2009	0.937	2.06	12	109
2010	1.053	2.51	9	92
2011	0.925	2.2	7	86
2012	1.336	2.82	9	92
2013	1.346	2.65	8	49
2014	1.473	2.71	9	36
2015	1.320	2.08	8	30
2016	1.43	2.02	8	29
2017	1.744	1.9	10	29
2018	1.832	2.45	10	30

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك 2005-2018

المطلب الرابع: مؤشرات التعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018

من واقع تقارير بنك المؤسسة العربية المصرفية تمكنا من الحصول على بعض المؤشرات التي تعبر عن التعثر المصرفي في البنك وهي الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول08: مؤشرات التعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية

السنة	القروض المشكوك في تحصيلها مليار دج	نسبة القروض المشكوك في تحصيلها %	نسبة تغطية المخصصات للديون المشكوك فيها%
2005	1.666	24.68	98
2006	1.975	26.90	98
2007	1.767	13.8	91
2008	1.271	10.7	100
2009	1.00	6.9	98.5
2010	0.841	4.9	99.1
2011	0.424	2.6	98.7
2012	0.481	2.4	98
2013	0.847	3	71
2014	0.918	3	64
2015	1.925	5	62
2016	1.318	3	54
2017	0.451	1	70
2018	0.484	1	61

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك 2005-2018

- القروض المشكوك في تحصيلها اتجهت للتناقص بشكل عام، حيث كانت مرتفعة في بداية الفترة ثم اتجهت للتناقص مع ارتفاعها بشكل معتبر سنتي 2015 و2016 بعد الصدمة البترولية التي بدأت منذ منتصف سنة 2014؛
- القروض المشكوك في تحصيلها كنسبة من القروض الإجمالية للبنك وبعدما كانت مرتفعة جدا في بداية الفترة اتجهت على العموم للتناقص منذ 2009 مع ارتفاعها سنة 2015 ثم عادت للتناقص رغم أن البنك عرف نموا معتبرا في القروض الممنوحة للزبائن خلال هذه الفترة كما سبق ورأينا، وهو ما يعبر عن تحسن إطار إدارة المخاطر في البنك المدروس؛
- نسبة تغطية المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها مرتفعة مع اتجاهها للتناقص من سنة لأخرى، وهو ما انعكس إيجابا على الأرباح المحققة من قبل البنك حتى في السنوات التي كان التعثر فيها مرتفعا، و هو ما يمكن تفسيره بارتفاع حقوق الملكية لدى البنك، وضعف استخداماته مقارنة مع موارده.

المطلب الخامس: تقدير نموذج محددات التعثر المصرفي للبنوك الخاصة في الجزائر

في ظل غياب معطيات كافية وطويلة عن القروض المتعثرة في البنوك الخاصة الجزائرية، وفي ظل عد وجود بنوك خاصة في الجزائر تنشر هذه المعلومات بانتظام، وبعد اطلاعنا على تقارير كل البنوك الخاصة في الجزائر وجدنا فقط بنكين يتوفران على هذه البيانات، بنك السلام الجزائر ولكن فقط للفترة 2012-2019 وهي فترة غير كافية لإجراء دراسة قياسية، وبنك المؤسسة المصرفية العربية للفترة 2005-2018، وعليه قررنا أن

تقتصر دراستنا القياسية على هذا البنك رغم صغر حجم السلسلة الزمنية المتاحة عنه. ولهذا سيتم من خلال هذا المطلب تقدير نموج الانحدار المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج EViews7، ليتم بعدها الوقوف على مدى صلاحية النموذج المقدر وجودته من الناحية الإحصائية، وقد استخدمت نماذج الانحدار المتعدد في عدة دراسات اهتمت بمحددات التعثر المصرفي.

أولا- متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد: بناءا على الدراسات السابقة يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع وهو التعثر المصرفي في البنوك الخاصة الجزائرية، وهذه المتغيرات تم الاستعانة في تحديدها بناءا على المتغيرات المفسرة التي تناولتها الدراسات السابقة في موضوع محددات التعثر المصرفي سواء في حالة الجزائر أو بشكل عام، وكذا على واقع الاقتصاد الجزائري وخصائصه في هذا المجال ، وكذا بعض الاعتبارات الإحصائية المتعلقة بوجود الارتباط ما بين بعض المتغيرات بالشكل الذي لا يمكن معه استخدام المتغيرات المعنية مع بعضها البعض ما يؤدي لظهور مشكل الارتباط الذاتي في النموذج وهو ما يؤثر على مدى مصداقيته من الناحية الإحصائية، كما أن السلسلة الزمنية المستخدمة للدراسة محدودة العدد بـ 14 مشاهدة بالشكل الذي لا يمكننا معه استخدام عدد كبير من المتغيرات المفسرة للدراسة، وعليه تتمثل هذه المتغيرات في:

- **المتغير التابع** : تستخدم عدة مؤشرات للتعبير عن التعثر المصرفي، منها نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الممنوحة، ونسبة القروض المشكوك في تحصيلها، ومخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، وفي دراستنا هذه ووفقا للمعطيات المتاحة عن بنك المؤسسة المصرفية العربية فإن المتغير التابع الذي سنركز عليه هو قيمة القروض المشكوك في تحصيلها NPL خلال الفترة 2005-2018؛

- **المتغيرات المستقلة:** تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تبين من خلال الفصل النظري أنها قد تؤثر على اتجاه القروض المتعثرة في البنوك الخاصة في الجزائر، وهذه المتغيرات منها الداخلية الخاصة بوضعية البنك ومنها الخارجية المتعلقة بالبيئة التنافسية الخاصة للبنوك في الجزائر ومنها المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية وذلك وفقا لما يخدم موضوع هذه الدراسة، وهي:

نسبة القروض إلى الأصول TC: وهو حجم القروض الممنوحة من قبل البنك إلى حجم الأصول، من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بينهما، كلما زادت القروض الممنوحة كنسبة من الأصول معناها مخاطر أكبر واحتمال أكبر لحدوث التعثر المصرفي في البنك؛

الحصة السوقية للبنوك العامة من الأصول البنكيةMP: وهي تشير إلى ضغط المنافسة التي تواجهها البنوك الخاصة في الجزائر من البنوك العامة التي تستحوذ على أهم الفرص السوقية خاصة في مجال تمويل المؤسسات والتجارة الخارجية، وهو ما يعني أنه كلما استحوذت البنوك العامة على حصة سوقية أكبر أدى ذلك

إلى زيادة تعثر القروض في البنوك الخاصة ومنها البنك المدروس نتيجة تركيزه على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بارتفاع مخاطر السداد لديها في ظل عدم قدرته على الوصول لتمويل المؤسسات الكبيرة التي تنفرد بها البنوك العامة؛

Y: وهو معدل النمو الحقيقي، وهو من المتوقع أن يؤثر إيجابا على التعثر المصرفي فزياد النمو الاقتصادي تعني مزيدا من الازدهار في النشاط الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى تحسن نشاط المؤسسات وزيادة ربحيتها وبالتالي زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك؛

O: هو متوسط سعر البترول ومن المتوقع أن ارتفاع سعره يعني مزيدا من الدخل بالعملة الصعبة فتزدهر مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي انخفاض التعثر المصرفي. وعليه فإن المتغير التابع في هذه الدراسة يمكن كتابته بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{NPL} = C + a_1\mathbf{TC} + a_2\mathbf{MP} + a_3\mathbf{Y} + a_4\mathbf{O}$$

ثانيا- تقدير نموذج الدراسة: بعد القيام باختبار استقرارية السلاسل المدروسة وجدنا أنها مستقرة إما عند المستوى أو الفرق الأول وهو ما يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بينها، وأن الإنحدار لن يكون زائفا، بالاعتماد على برنامج Eviews.7، تم التوصل إلى المقاييس الإحصائية للسلاسل المدروسة.

- **المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية:** يعكس الجدول المقاييس الإحصائية للسلاسل الزمنية التي ستستخدم في النموذج المدروس، حيث:

الجدول رقم 09: الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة

	NPL	TC	MP	Y	O
المتوسط	1.097714	44.08078	88.19286	2.947143	77.72429
الوسيط	0.959	41.63671	87.60000	2.900000	71.69500
أعلى قيمة	1.975000	64.65955	92.20000	5.100000	111.6700
أدنى قيمة	0.424000	20.47619	84.00000	1.600000	43.73000
الانحراف المعياري	0.561810	14.24027	2.552665	0.882439	23.54881
عدد المشاهدات	14	14	14	14	14

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج **Eviews.7**

- بلغ متوسط القروض المشكوك في تحصيلها NPL خلال الفترة المدروسة ما قيمته 1.097 مليار دج، حيث كانت أقل قيمة لها سنة 2011 ، أما أعلى قيمة لها فكانت سنة 2006 بما مقداره 1.975 مليار دج؛

- كان متوسط نسبة القروض من إجمالي الأصول TC في البنك المدروس 44.08%، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2006، وقد حدث نمو في هذه النسبة مع توسع نشاط البنك تى وصل لـ64.65% سنة 2018؛

– كان متوسط الحصة السوقية للبنوك العامة من الأصول البنكيةMP 88.19 %، وهي نسبة مرتفعة تعبر عن شدة المنافسة التي تواجهها البنوك الخاصة في الجزائر، وتراوحت حصة البنوك العامة من الأصول البنكية في الجزائر ما بين 84% كأدنى حصة سجلت سنة 2018 و92.2% سنة 2007 كأعلى حصة سوقية لها؛

– كانت متوسط النمو الحقيقيY خلال الفترة المدروسة 2.94%، حقق أقصى معدل نمو سنة 2005، وأدنى معدل نمو سجل سنة 2017 بـ1.6%؛

– متوسط سعر برميل النفط كان 77.72 دولار للبرميل الواحد، وصل لأقصى سعر له سنة 2012 بما يزيد عن 111.67 دولار للبرميل، بينما سجل أقل مستوى له سنة 2016 بما مقداره 43.3 دولار للبرميل الواحد.

– بالنسبة للانحراف المعياري نجد أن سلسلة سعر النفط كانت الأكثر تشتتا وهو ما يشير إلى حدوث تغير كبير فيها. والشكل الموالي يبين لنا اتجاه السلاسل الزمنية المدروسة الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المفسرة له.

الشكل رقم 03: إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها والعوامل المفسرة له

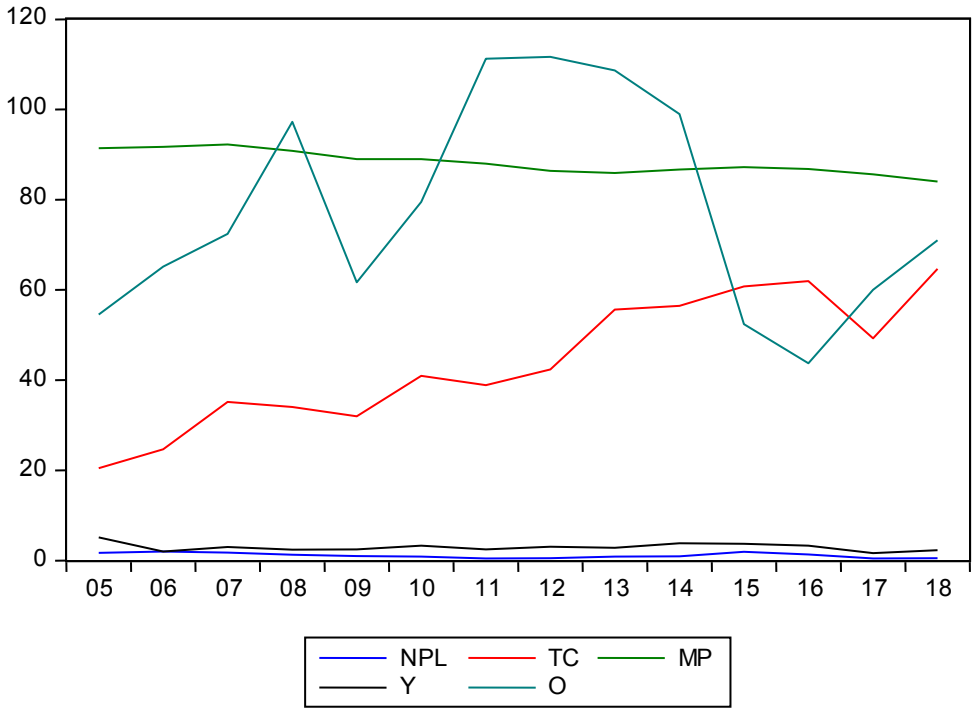

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews.7

– **مصفوفة الارتباط:** أما عن الارتباط ما بين متغيرات الدراسة فيشير الجدول إلى أنه يوجد ارتباط ضعيف ما بين المتغيرات المأخوذة في النموذج ما يوحي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بينها، أما عن الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له فهو متوسط ما يوحي بأن المتغيرات المفسرة المأخوذة في النموذج لن تفسر نسبة كبيرة من المتغير التابع.

الجدول رقم 10: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	NPF	TC	MP	Y	O
NPL	1.000000				
TC	-0.335770	1.000000			
MP	0.694483	-0.846742	1.000000		
Y	0.372237	-0.077173	0.210246	1.000000	
O	-0.530587	-0.009763	-0.158440	-0.154420	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على برنامج Eviews.7

للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين المتغير التابع المتمثل في إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من نسبة قروض البنك لأصوله والحصة السوقية للبنوك العامة من الأصول البنكية ومعدل النمو الحقيقي وسعر البترول وباستخدام طريقة المربعات الصغرى وبرنامج Eviews.7 ، وقد تم الحصول على النموذج المبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: NPL
Method: Least Squares
Date: 10/08/20 Time: 21:56
Sample: 2005 2018
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23.04596	6.115430	-3.768494	0.0044
TC	0.027109	0.011181	2.424448	0.0383
MP	0.264178	0.064144	4.118491	0.0026
Y	0.079159	0.095183	0.831651	0.4271
O	-0.007503	0.003602	-2.082750	0.0670

R-squared	0.816044	Mean dependent var	1.097714
Adjusted R-squared	0.734286	S.D. dependent var	0.561810
S.E. of regression	0.289599	Akaike info criterion	0.631811
Sum squared resid	0.754806	Schwarz criterion	0.860046
Log likelihood	0.577322	Hannan-Quinn criter.	0.610684
F-statistic	9.981205	Durbin-Watson stat	1.916720
Prob(F-statistic)	0.002295		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.7

من خلال الجدول يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي :

$$NPF = \mathbf{-23.04+ 0.027TC+0.26MP+0.07Y-0.007O}$$

ثالثا – اختبار المعنوية الإحصائية والاقتصادية للنموذج:

R^2: وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع و هو يساوي81.60%، ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة في هذه الدراسة من التغير في إجمالي الديون المشكوك في تحصيلها، ما يعني أن 18.4% من الظاهرة تبقى غير مفسرة بالمتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار خلال الفترة المدروسة 2005–2018؛

– **R:** وهو معامل الارتباط يشير إلى شدة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجدر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية لـ 90.33%، وهو ما يعبر على أن شدة الارتباط الموجود ما بين إجمالي القروض المتعثرة والمتغيرات المفسرة المأخوذة قوية وطردية؛

– **اختبار معنوية معامل التحديد:** حسبنا إحصائية فيشر عند درجة معنوية قدرها 5% وعدد مشاهدات n=14 و عدد متغيرات مفسرة K=4 وجدناها مساوية لـ3.63ومنه إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه فمعامل التحديد المحسوب معنوي إحصائيا؛

– **اختبار الارتباط الذاتي:** أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فإن إحصائية دارين واتسون المحسوبة في النموذج قيمتها DW =1.916 حيث القيمة المحسوبة لاختبار درين واتسون تأخذ قيمها بين 0 و 4 ومنه نجد إن القيمة الجدولية أكبر من الحد الأعلى وأقل من 4 ناقص الحد الأعلى أي:

4–2.03> 1.916> 0.63، ومنه يقع النموذج في مجال استقلال الأخطاء وبالتالي النموذج معنوي.

– **اختبار ستيودنت:** أما بالنسبة لمعنوية المعالم المقدرة والتي يمكن معرفتها بإحصائية ستيودنت فيمكن الحكم عليها من الاحتمال المرافق لها إن كان يقل عن 5%، والملاحظ أن معلمات كل من سعر نسبة القروض من الأصول والحصةTC السوقية للبنوك العامةMP معنوية عند 5%، أما معلمة معدل النمو الحقيقيY فهي غير معنوية، في حين كانت معلمة سعر النفط O معنوية عند 10%.

رابعا – التحليل الاقتصادي للنموذج الإحصائي: من خلال دراستنا للنموذج الإحصائي تحصلنا على المعادلة المقدرة للنموذج، ومن خلال تحليل المعادلة نجد أن 60.81%من التغير في إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها في بنك المؤسسة العربية المصرفية في الفترة 2001–2018 يعزى إلى التقلبات في المتغيرات المستقلة وبالدرجة الأولى التغير في الحصة السوقية للبنوك العامة ، كما يوجد ارتباط ايجابي معنوي إحصائيا بين هذه المتغيرات والمتغير التابع NPF مما يعني العلاقة الطردية بينهما ومنه:

- توجد علاقة طردية معنوية بين نسبة القروض من أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها، حيث كل تغير في نسبة القروض من الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير إجمالي

القروض المشكوك فيها بـ0.027 وحدة في نفس الاتجاه، وهذا الأمر مقبول اقتصاديا فكلما توسع البنك في نشاط منح القروض للعملاء سواء كانوا مؤسسات أو أفراد أدى ذلك إل زيادة حدوث مخاطر عدم سداد القروض بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة القروض المشكوك في تحصيلها والعكس صحيح؛

- توجد علاقة طردية معنوية بين حصة البنوك العامة من الأصول البنكية وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها، كلما تغيرت الحصة السوقية للبنوك العامة في الجزائر بوحدة واحدة أدى ذلك إلى تغير إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها من طرف البنك المدروس بـ0.26 وحدة في نفس الاتجاه، وهذا الأمر يعبر عن شدة المنافسة التي تواجهها البنوك الخاصة في الجزائر منذ السنوات الأولى لوجودها وحتى الآن بالشكل الذي ينعكس سلبا على نشاطها، حيث تستولي البنوك العامة على أهم الفرص المتاحة في السوق من تمويل المؤسسات العمومية والمشاريع والمؤسسات الكبرى وتمويل التجارة الخارجية بينما يكون نصيب البنوك الخاصة الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين ما يعني ارتفاع نسبة عدم السداد وارتفاع القروض المتعثرة؛
- توجد علاقة طردية غير معنوية بين إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنك ومعدل النمو الاقتصادي وهي نتيجة مخالفة للمنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى أن ازدهار النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل النمو يقلل من نسبة التعثر لدي البنوك؛
- في الأخير توجد علاقة معنوية عكسية بين سعر النفط وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها في البنك، وهي نتيجة منطقية فنشاط البنك المدروس وكغيره من المؤسسات مرتبط باتجاه سعر النفط، فارتفاعه يؤدي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق العام وتحفيز الطلب الداخلي ما ينتج عنه زيادة الأرباح وبالتالي زيادة قدرة المؤسسات والأفراد على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنوك والعكس يحدث عند انخفاض سعر النفط حيث يدخل الاقتصاد الجزائري في حالة ركود .

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع البنوك الخاصة في الجزائر، ثم قمنا بدراسة نموذج الانحدار الخطي والذي تم استعماله لاحقا في اختبارات معرفة العلاقة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث قمنا بتحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، وجمع البيانات من الموقع الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية، وبعد ذلك تم بناء النموذج القياسي باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الخاصة في الجزائر ما زالت صغيرة مقارنة مع البنوك العامة المسيطرة على السوق المصرفي الجزائري وهو ما يحرم الاقتصاد الجزائري من مزية التنوع في النظام البنكي وايجابياته على مستوى الخدمات وكذا الأسعار. توصلنا كذلك من خلال هذه الدراسة إلى أن بنك المؤسسة العربية المصرفية قد عانى من ظاهرة القروض المتعثرة من خلال ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها خاصة في السنوات الأولى لنشاطه ولكنها اتجهت للانخفاض في السنوات الأخيرة، أما عن أهم العوامل المتحكمة في التعثر في هذا البنك فتتمثل في نسبة

القروض من إجمالي أصول البنك ومنافسة البنوك العامة لها متمثلة في حصتها السوقية من الأصول البنكية إضافة إل معدل النمو الاقتصادي وسعر البترول.

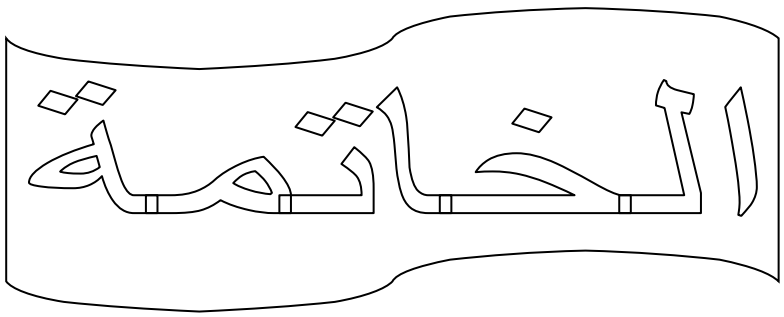
الخاتمة

خاتمة عامة:

رغم أهمية نشاط البنوك في الاقتصاديات المعاصرة إلا أن نشاطها ما زالت تكتنفه العديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على ربحيتها ومكانتها لدى العملاء، ويعتبر التعثر المصرفي الناتج عن ارتفاع المخاطر الائتمانية من أكثر ما يهدد نشاط البنوك، وعليه جاءت هذه الدراسة لتميط اللثام عن التعثر المصرفي من حيث التركيز على تعريفه ومحدداته وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على حالة البنوك الخاصة الجزائرية.

رغم وجود البنوك الخاصة الجزائرية منذ بداية التسعينيات منذ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، إلا أن نشاطها وامتدادها في السوق لمصرفي الجزائري ما زال ضعيفا، وحصتها السوقية محدودة نتيجة منافسة البنوك العامة لها. ونظرا لقلة المعطيات المتوفرة عن البنوك الخاصة في الجزائر فقد اقتصرت دراستنا على بنك واحد وهو بنك المؤسسة المصرفية العربية، والذي رغم حصته السوقية المتواضعة في السوق المصرفي الجزائري إلا أنه ينمو بمعدلات مرتفعة ويحافظ على ربحيته في أعز الأزمات. من خلال الدراسة توصلنا إلى أن البنك قد عانى في سنوات نشاطه الأولى من ارتفاع نسبة التعثر المصرفي حيث اتجهت الديون المشكوك في تحصيلها إلى الارتفاع ولكنها تناقصت في باقي السنوات، وباستخدام نماذج الانحدار المتعدد وبالتركيز على الفترة 2005-2018 توصلت الدراسة إلى أن التعثر المصرفي في البنك المدروس تتحكم في كل من نسبة القروض للأصول في البنك، الحصة السوقية للبنوك العامة كمتغير يعبر عن شدة المنافسة التي تواجهها البنوك الخاصة، وكل من معدل النمو الحقيقي وسعر النفط باعتباره متغير محوري حتى في مجال التعثر المصرفي. وعليه نصل لتأكيد أو نفي الفرضيات التي انطلقنا منها:

- توجد علاقة طردية معنوية بين القروض المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض إلى الأصول؛
- توجد علاقة طردية معنوية بين القروض المشكوك في تحصيلها وحصة البنوك العامة من الأصول؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المشكوك في تحصيلها ومعدل النمو الحقيقي؛
- توجد علاقة عكسية معنوية بين القروض المشكوك في تحصيلها وسعر البترول.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- التعثر المصرفي هو الوضعية التي يكون فيها البنك عاجز عن تلبية طلبات السحب الكبيرة بسبب انخفاض السيولة وهو ما يؤدي إلى تعرض البنك لمشاكل كثيرة كحدوث شلل في أنشطته وكذلك تكبده لخسائر قد تؤدي إلى تصفيته؛
- لا يحدث التعثر المصرفي بشكل مفاجئ، و إنما يكون نتاجا لمجموعة من المراحل المتلاحقة وبالتالي أن كان البنك يملك نظام رقابي قوي وفعال يمكنه التفطن لاحتمالية الوقوع في التعثر؛
- تتعدد أسباب التعثر المصرفي بين أسباب متعلقة بالبنك وأخرى بالعملاء، وأسباب ناتجة عن تأثير البيئة التي ينشط فيها البنك؛

- للتعثر المصرفي مؤشرات كثير تمكن من الكشف عنه قبل حدوثه، ويمكن قياسه بعدة أساليب منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي؛
- تتميز حصة البنوك الخاصة في الجزائر بالضعف سواء من حيث الودائع المجمعة أو القروض الممنوحة، وهي تتجه للنمو ببطء؛
- يعتبر بنك المؤسسة العربية المصرفية يعتبر مثالا يحتدى به في مجال العمل المصرفي في الجزائر رغم صغر حصته السوقية، خاصة من حيث الشفافية وتوفير المعلومات الكافية وهو ما مكننا من إنجاز هذه الدراسة؛
- يحقق البنك المدروس معدلات نمو مقبولة وربحية متواصلة رغم معاناته من ارتفاع نسبة التعثر المصرفي في السنوات الأولى لبداية نشاطه في الجزائر؛
- من خلال الدراسة القياسية تم بناء نموذج يحدد تأثير كل من سعر النفط، معدل النمو الاقتصادي، نسبة القروض إلى الأصول في البنك، حصة البنوك العامة من إجمالي الأصول البنكية على إجمالي القروض المشكوك في تحصيلها كمؤشر للتعثر المصرفي في بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2005-2018؛
- اختبار المعنوية الإحصائية والاقتصادية للنموذج أسفر عن وجود ارتباط كبير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما أظهر أن معامل التحديد المحسوب معنوي إحصائيا فيما أظهرت إحصائية داربن المحسوبة أن النموذج معنوي؛
- بالنسبة لاختبار ستيودنت فقد أسفر عن معنوية معلمات كل من نسبة القروض من الأصولTC، والحصة السوقية للبنوك العامةMP عند 5% أما معلمة النمو الحقيقي فكانت غير معنوية، فيما كانت معلمة النفط معنوية عند 10%؛
- توجد علاقة طردية معنوية بين كل من نسبة القروض من أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية، حصة البنوك العامة من إجمالي الأصول، وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها؛
- توجد علاقة طردية غير معنوية بين معدل النمو الحقيقي وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها وهي نتيجة غير متطابقة مع المنطق الاقتصادي؛
- توجد علاقة عكسية معنوية بين سعر النفط والقروض المشكوك في تحصيلها، وهي متطابقة مع واقع الاقتصاد الجزائري المربوط بسعر النفط.

اقتراحات الدراسة: نختم بحثنا هذا بتقديم الاقتراحات التالية:

- يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والمالية وغيرها من العوامل المؤثرة على التعثر المصرفي عند منح القروض؛
- على البنوك أن لا تعتمد على القروض فقط لتحقيق الإرباح بل تنوع استثماراتها؛

- ينبغي على البنوك زيادة مختلف احتياطاتها وبالأخص حجم المخصصات المالية للقروض المشكوك في تحصيلها؛
- على البنوك الدراسة الجيدة لملاءة العملاء ومتابعة نشاطاته للتأكد من إمكانياته في التسديد.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

الكتب:

1. اموري هادي كاظم وآخرون ، الإحصاء التطبيقي أسلوب تحليل باستخدام SPSS، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1.

2. بريان كويل، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

3. جمال أبو عبيد ، إدارة القروض المصرفية غير عاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 1999.

4. حسين على بخيث وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007

5. دريد كامل آل سبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان ، الأردن، 2012

6. رحيم حسين،2008 الاقتصاد المصرفي"مفاهيم تحاليل، تقنيات" دار بهاء الدين، للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، قسنطينة، الجزائر2008

7. سامح طلعت غراب "معايير قياس وعلاج التعثر المالي"، منشأة المعارف جلال حزي وشركاؤه، ط1،الإسكندرية، 2009.

8. عبد الفتاح نجيب وآخرون: التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج spss دليل منهجي للمستخدم، جامعة الدول العربية ، 2009

9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005

10. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري الأمريكية) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009

11. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999

12. علي عبد المنعم السيد، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

13. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

14. محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، ط1، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 1996

15. محمد كمال خليل الحمزاوي، إدارة الائتمان المصرفي والتحلي الائتماني، ط1،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

16. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها –مبادئها –تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2012

17. مرعي حسن حمد بني خالد، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض الصرفية، دراسة ميدانية في الأردن، دكتوراه فلسفة إدارة الأعمال، جامعة الموصل، الأردن، 2003.

المقالات:

1. عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي – بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، 2018.

2. نهلة قادري عبد الحفيظ ساسي، إدارة الديون المتعثرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 ، جوان 2017.

3. لنوات عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان، فعالية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسافات المناظرة، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد2 جامعة اليرموك،2018

4. رضوان العمار، حسين قصيري:دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد5، 2015.

الملتقيات:

1. براق محمد وبن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب والحلول، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2008 .

2. كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، النسخة الرابعة، يومي:5 – 6 افريل، 2012.

3. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وآثارها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤشر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009.

4. الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.

5. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

الرسائل الجامعية:

1. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2. بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية أطروحة دكتوراه الطور الثلث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2017.

3. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

4. حسين ذيب فعالية نظام المعلومات المصرفية في دراسة حالات فشل الائتمان، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة بولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.

5. حسين ذيب، فعالية نظام المعلومات المصرفية في دراسة حالات فشل الائتمان، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة بولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012
6. حميد قطوش، تكييف البنوك مع اقتصاد السوق تسيير المخاطرة البنكية (خطر عدم التسديد)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 200-2001.
7. محمد اليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
8. محمد داود عثمان، اثر مخففات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على مستوى قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه ،أكاديمية العلوم العربية المالية والمصرفية ،2008.

المراجع الأجنبية:

1. schall and haley w.c introduction to financial mangement , McGraw-Hill, second company 1986,
2. Ivan zelenko,bénoit métayer, le risque de crédit, dunod, Paris,1999
3. Beave ,W. Financial Ratio as Predictors of Empirical Research in Accounting :Selected studies 1966 ,Journal of Accounting Reserch,Nol.4 1976 ,PP71-111

ملخص

ملخص:

هدفت هده الدراسة إلى معرفة محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة ومختلف العوامل المؤثرة فيه نظرا للأهمية البالغة للبنوك في تنشيط الاقتصاد وتسهيل معاملات الأفراد. بالتركيز على دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية وباستخدام نماذج الانحدار المتعدد وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها كمتغير تابع ونسبة القروض لإجمالي أصول البنك وحصة البنوك العامة من الأصول البنكية ومعدل النمو الحقيقي وسعر البترول كمتغيرات مفسرة خلال الفترة 2005-2018. توصلنا إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كل من نسبة القروض من أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية، وحصة البنوك العامة من إجمالي الأصول وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها، بينما توجد علاقة طردية غير معنوية بين معدل النمو الحقيقي وإجمالي القروض المشكوك في تحصيلها، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين سعر النفط والقروض المشكوك في تحصليها. أوصت الدراسة البنوك الخاصة بضرورة التدقيق أكثر في عملية منح القروض والعمل على تنويع نشاطها من أجل تدنية المخاطر وتعظيم الأرباح.

الكلمات المفتاحية: التعثر المصرفي، نماذج الانحدار المتعدد، المحددات، المؤسسة العربية المصرفية